FATF

دليل النهج القائم على المخاطر

الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية

مارس 2024

مجموعة العمل المالي (فاتف) هي هيئة مستقلة متعددة الحكومات تضع وتعزز سياسات لحماية النظام المالي العالمي من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. يعترف بتوصيات مجموعة العمل المالي بأنها معيار عالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لمزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي يرجى زيارة الموقع الالكتروني www.fatf-gafi.org

لا تخل هذه الوثيقة، وكذلك أي بيانات و/أو خرائط مدرجة فيها بوضع أي إقليم أو سيادته، وبترسيم الحدود والحدود الدولية وباسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة

** تمت ترجمة هذا التقرير الصادر عن مجموعة العمال المالي إلى اللغة العربية من قبل اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية ويعد التقرير المنشور باللغة الإنجليزية على موقع المجموعة هو النسخة المعتمدة في حال وجود تعارض أو اختلاف بالترجمة.*

نقلت المراجع من:

مجموعة العمل المالي (2024)، دليل الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية، مجموعة العمل المالي، باريس،

https://www.fatf-gafi.org/content/fatf-gafi/en/publications/Fatfrecommendations/Guidance-Beneficial-Ownership-Transparency-Legal-Arrangements.html

©2024م مجموعة العمل المالي/التعاون الاقتصادي والتنمية. جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز نسخ أو ترجمة هذا المستند دون موافقة خطية مسبقة.
وللتقديم على هذه الموافقة، لجميع اجزاء هذا المستند، يرجى التواصل مع سكرتارية مجموعة العمل المالي؛ 2 رو أندريه باسكال 75775، باريس سيدي، 16، فرنسا (فاكس: 37 61 30 44 1 33 + أو عبر البريد الالكتروني: contact@fatf-gafi.org)

Photocredits coverphoto ©Getty Images

جدول المحتويات

قائمة الاختصارات 2

1. مقدمة 3

2. نطاق التوصية 25: الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة الأخرى 3

الصناديق الاستئمانية المباشرة 4

تحديد الترتيبات القانونية المماثلة للصناديق الاستئمانية المباشرة 5

أطراف الصندوق الاستئماني 7

3. فهم وتقييم المخاطر المرتبطة بالصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة 12

خصوصية الترتيبات القانونية 13

تقييم المخاطر المتعلقة بالترتيبات القانونية التي يحكمها قانون بلد ما 15

تقييم المخاطر المتعلقة بالترتيبات القانونية التي يتم إدارتها في الدولة أو التي يقيم فيها الوصي أو ما يعادله في الدولة 16

تقييم المخاطر المتعلقة بالترتيبات القانونية الأجنبية التي لها روابط كافية مع الدولة 17

آليات الوقاية من المخاطر والتخفيف منها 18

4. **معلومات كافية ودقيقة ومحدثة** 19

معلومات أساسية 19

معلومات كافية عن المستفيد الحقيقي 20

معلومات دقيقة عن المستفيد الحقيقي 22

معلومات محدثة عن المستفيد الحقيقي 26

5. آليات ومصادر الحصول على معلومات المستفيد الحقيقي 27

الأوصياء 28

منهج التسجيل 28

السلطات المختصة الأخرى 30

الوكلاء الآخرون أو مقدمو الخدمات للصندوق الاستئماني 30

الوصول إلى المعلومات 31

6. العقوبات 33

7. قابلية تطبيق النُظم ذات الصلة ومسائل أخرى 34

علاقة السوابق القضائية في استيفاء التزامات الأوصياء 34

تطبيق المعايير من قبل مقدمي الخدمات والأوصياء 34

تطبيق متطلبات المستفيد الحقيقي وغيرها من معايير مجموعة العمل المالي 36

8. التعاون الدولي 40

قائمة المراجع 44

قائمة الاختصارات

	التعريف
AML/CFT	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
CDD	تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء
DNFBP	الأعمال والمهن غير المالية المحددة
FATF	مجموعة العمل المالي (الفاتف)
FI	المؤسسات المالية
FIU	وحدة التحريات المالية
INR	المذكرة التفسيرية للتوصية
LEA	جهات إنفاذ القانون
ML	غسل الأموال
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PEP	الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر
STR	تقرير المعاملات المشبوهة
TCSPs	مقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية
TF	تمويل الإرهاب

1. مقدمة

1. يتم تشكيل الصناديق الاستئمانية المباشرة[1] والترتيبات القانونية المماثلة عموماً لأغراض أساسية ومشروعة. كما يعد تحديد المستفيد الحقيقي بشكل دقيق وفعال من هذه الترتيبات أمراً أساسياً لمنع المجرمين الذين يتحايلون على تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من إساءة استخدام هذه الترتيبات القانونية.

2. ينبغي على الدول تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناتجة عن سوء استخدام الترتيبات القانونية واتخاذ التدابير الوقائية. ويجب على الدول على وجه الخصوص التأكد من وجود معلومات كافية ودقيقة ومحدثة حول الصناديق الاستئمانية المباشرة وغيرها من الترتيبات القانونية المماثلة. ويتضمن ذلك معلومات عن الموصين، والأوصياء، والولاة، والمستفيدين، أو فئات المستفيدين، وأي شخص آخر له صلاحية، والتي يمكن للجهات المختصة الحصول عليها أو الوصول إليها بسهولة وسرعة. كما ينبغي على الدول النظر في تسهيل الوصول إلى معلومات المستفيد الحقيقي ومعلومات الرقابة من قبل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تطبق المتطلبات المنصوص عليها في التوصية 10والتوصية 22.

3. يعد هذا الدليل الخاص بالتوصية 25مكملاً للعمل السابق لمجموعة العمل المالي بشأن تعزيز شفافية الشخصيات الاعتبارية من خلال التركيز على متطلبات الشفافية المطبقة على "الترتيبات القانونية"، والتي تشير إلى الصناديق الاستئمانية المباشرة أو غيرها من الترتيبات القانونية المماثلة[2]. ومن المهم أن يتم الأخذ بعين الاعتبار أن الصناديق الاستئمانية ليست نوعاً من الكيانات القانونية أو الكيانات المؤسسية ولكنها علاقة بين الأطراف الرئيسية لهذه الترتيبات.

4. يستهدف هذا الدليل جميع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص الذين ينظمون أو يشرفون أو ينفذون أو يشكلون أو يديرون الصناديق الاستئمانية أو الترتيبات القانونية المماثلة. كما يركز على متطلبات التوصية 25 ويستعرض السمات الخاصة بالصندوق والتزامات الشفافية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة. ويعد هذا الدليل استكمالاً للدليل المنشور بشأن التوصية 24 فيما يخص بعض العناصر المتداخلة وتهدف إلى المساعدة في تنفيذ متطلبات التوصية 25 المعتمدة في فبراير 2023. على أن يتم قراءة دليل التوصية 24 ودليل التوصية 25 جميعها لتوضيح النهج المتبع من قبل الدول من أجل تطبيق معايير مجموعة العمل المالي بشأن المستفيد الحقيقي.

5. هذا الدليل غير ملزم ولا يتجاوز نطاق صلاحيات السلطات المحلية. والغرض منه هو استكمال الدليل الحالي لمجموعة العمل المالي وغيرها من الأعمال الجارية من خلال البناء على الأبحاث المتاحة، بما في ذلك تقارير التطبيقات لمجموعة العمل المالي ذات الصلة وتجارب الدول. ويتم الأخذ في الاعتبار العمل الذي تقوم به الأجهزة الدولية الأخرى التي تركز على ضمان شفافية المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي.

2. نطاق التوصية 25: الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة الأخرى

6. عززت مجموعة العمل المالي توصيتها رقم 24 وتوصيتها رقم 25 في مارس 2022 وفبراير 2023 على التوالي. كما نشرت مجموعة العمل المالي في مارس 2023 دليلاً محدثاً بشأن المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية للمساعدة في تطبيق متطلبات التوصية 24. يتضمن الدليل الخاص بالتوصية 24 نصائح وتوصيات حول كيفية تقييم وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة للشخصيات الاعتبارية وضمان الوصول إلى المعلومات الدقيقة والكافية في الوقت المناسب. كما يقدم أمثلة على الآليات ذات الصلة لتحديد معلومات المستفيد الحقيقي والتحقق منها من قبل الجهات

---

1 يقصد بـ"الصناديق الاستئمانية" هنا بأنها صناديق استئمانية مباشرة تختلف عن صناديق الاستئمان الضمنية بما يتماشى مع مسرد مصطلحات مجموعة العمل المالي.

2 يُعرّف مسرد مصطلحات مجموعة العمل المالي الترتيبات القانونية بأنها "... صناديق استئمانية مباشرة وترتيبات قانونية أخرى مماثلة. قد تشمل الأمثلة على الترتيبات المماثلة الأخرى (لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) على سبيل المثال لا الحصر أنواع معينة من الصناديق الاستئمانية والأوقاف.

المختصة للتأكد من دقتها. كما يتضمن الدليل مرئيات حول العقوبات المناسبة والرادعة والفعالة وكيفية تطبيقها بشكل أفضل على انتهاكات الامتثال لمتطلبات المستفيد الحقيقي.

7. تتطلب معايير مجموعة العمل المالي فيما يخص الشفافية والمستفيد الحقيقي من الترتيبات القانونية - التوصية 25 - من الدول تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالترتيبات القانونية واتخاذ تدابير وقائية.

8. يهدف هذا القسم من الدليل إلى مساعدة الدول والقطاع الخاص على فهم أفضل لنطاق تطبيق متطلبات الشفافية للترتيبات القانونية بموجب معايير مجموعة العمل المالي، حيث يناقش هذا القسم التمييز بين الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية ثم يركز على سمات وأمثلة الصناديق الاستئمانية المباشرة في محاولة لدعم الدول في تحديد ما يشكل ترتيباً قانونياً مشابهاً للصناديق الاستئمانية المباشرة.

الصناديق الاستئمانية المباشرة

9. يتم تعريف مصطلح الصناديق الاستئمانية المباشرة (المشار إليها فيما يلي باسم "الصناديق الاستئمانية ") في مسرد المصطلحات الخاص بتوصيات مجموعة العمل المالي ويعني الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الموصي بشكل واضح، وعادة ما يكون على هيئة مستند (مثل الصك الاستئماني). في المقابل، هناك أيضاً صناديق استئمانية تنشأ من خلال تطبيق النظام ولا تنتج عن نية الموصي الواضحة أو قراره بإنشاء صندوق استئماني أو ترتيب قانوني مماثل.

10. الصناديق الاستئمانية هي ترتيب يحكم العلاقة بين الأطراف (وخاصة الموصي، والوصي، والمستفيدين) والأصول وليس لها شخصية اعتبارية خاصة بها. ويعد الوصي المالك القانوني للأصول ويدخل في اتفاقيات نيابة عن الصندوق.

11. يخدم هذا النوع من الترتيبات إدارة وتوزيع الأصول و/أو دخل إدارة الأصول وفقاً لشروط الصك الاستئماني والواجبات الاستئمانية للوصي.

12. يتم تصنيف الصناديق الاستئمانية بشكل عام على أنها صناديق استئمانية أُنشئت لأشخاص معينين (مستفيدين)، أو لأغراض معينة (خيرية أو غير خيرية)[3]، وفي بعض الحالات قد تم إنشاؤها في حال شكلت النماذج القانونية المتاحة عوائق أو فشلت في استيعاب مساعي اقتصادية محددة. وقد تتضمن أسباب إنشاء الصناديق الاستئمانية أو استخدامها عادةً ما يلي:

- حماية الأصول (أي الحفاظ على الأصول من المخاطر الخارجية المستقبلية المتوقعة، مثل مطالبات الدائنين أو خطر الإفلاس).
- إدارة الأصول (مثل تسهيل استمرارية الأعمال).
- توفير الخصوصية (بمعنى توفير مستوى آخر من الخصوصية، قد يعتبر ذلك مهماً لحالات مثل أمن وسلامة الشخصيات البارزة والهامة).
- التغلب على العقبات القانونية (مثل متطلبات الإقامة).
- التخطيط الضريبي وتحسينه (مثل بعض الدول التي قد تخضع الصناديق الاستئمانية للضريبة بمعدل مختلف مقارنة بالشركات أو المستفيدين).
- التخطيط العقاري والمواريث (مثل وفاة الموصي، أو إسراف المستفيد، أو إعالة المستفيدين الضعفاء).

3 في سياق هذا الدليل، تُفهم "أغراض الصناديق الاستئمانية" على أنها "أهداف" الصناديق الاستئمانية ويجب عدم الخلط بينها وبين ما يُعرف باسم "صندوق الأغراض" في النظام الإنجليزي، أي تم إنشاؤه لصالح هدف معين وليس لصالح شخص ما. الرجاء الاطلاع على الملحق أ.

- امتلاك وسيلة تجارية استثمارية (مثل صناديق التقاعد).

13. يمكن أن يكون هناك أهداف مختلفة لبعض أنواع الصناديق الاستئمانية عن تلك المذكورة أعلاه كما هو موضح في المربع 2-1 مما يعزز الحاجة إلى دراسة وتقييم وظائف وخصائص كل ترتيب على وجه التحديد بما يتماشى مع المتطلبات المعمول بها ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المربع 2-1. الصناديق الخيرية

يمكن إنشاء صناديق خيرية لغرض خيري معين بدلاً من إنشاؤه لمجموعة من الأشخاص. وعلى هذا النحو، لا يوجد مستفيدون يمكن تحديدهم. كما تتم تسوية الصندوق الخيري من أجل "هدف" والذي عادة ما يكون فئة من الأهداف التي تندرج ضمن اختبار خاص حددته *حالة بيمسل الإنجليزية*[1]. يمكن أن تشمل عدة أنواع مختلفة من الأهداف الخيرية أو تركز على هدف معين (مثل البحث والتعليم). ويمكن في مثل هذه الحالات أن تعمل كشركة تم إنشاؤها لهدف خيري محدد للاحتفاظ بالأصول. وبينما يتم إعدادها بطرق تشبه الصناديق الاستئمانية المباشرة، فإن الصناديق الخيرية لها عدد من الميزات منها:

- **أهداف خيرية:** يتم إنشاء جميع الصناديق الخيرية لإفادة الجمهور بطريقة ما.
- **المستفيدون غير المحددين:** بما أنه لا يمكن لأي مستفيد فردي تقديم مطالبات إلى الصندوق الاستئماني، يتم إنشاء الصندوق الخيري من قبل المدعي العام (أو ما يعادله) أو من قبل محكمة أو سلطة قانونية أخرى حسب الاقتضاء في الدولة التي يتواجد فيها الصندوق.
- **المدة:** لا تستمر الصناديق الخيرية للأبد، وإنما تستمر طالما كان الهدف الخيري موجوداً.

ما يميز الصناديق الخيرية عن الصناديق الاستئمانية الأخرى أنها تسعى لتحقيق أهداف المصلحة العامة (والترتيبات القانونية المماثلة مثل الوقف)، فلا يمكن أن نستنتج أن لها مخاطر أقل. في الواقع، قد تكون بعض مزاياها سبباً في زيادة خطر إساءة الاستخدام لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يوضح ما ورد أعلاه أنه لا يمكن استخلاص استنتاجات مسبقة بشأن (فئات) محددة من الترتيبات القانونية، وأن أي تقييم يجب أن يرتكز على الإطار القانوني لبلد ما ومخاطره وسياقه وأهميته المادية.

1. يشير هذا المصطلح لنظام إنجليزي قديم، وهو قانون إليزابيث، وينص على إنشاء صناديق خيرية - (أ) لخفض نسبة الفقر، (2) وللنهوض بالتعليم، (3) ولنشر الدين، (4) ولأهداف أخرى تصب في مصلحة المجتمع ولا تندرج تحت أي من النقاط المذكورة سلفاً.

تحديد الترتيبات القانونية المماثلة للصناديق الاستئمانية المباشرة

14. يُعرّف مسرد مصطلحات مجموعة العمل المالي الترتيبات القانونية على أنها صناديق استئمانية مباشرة وترتيبات قانونية أخرى مماثلة. وعلى سبيل المثال لا الحصر للترتيبات القانونية المماثلة الأخرى الأوقاف.

15. لا يوجد تعريف مقبول عالمياً لما يشكل ترتيباً قانونياً مماثلاً للصندوق الاستئماني. وينبغي إجراء تحليل شامل وسياقي لمختلف العوامل من أجل تقييم ما إذا كان الترتيب القانوني مشابهاً للصندوق الاستئماني المباشر. كما يمكن تقييم التشابه بين الترتيب القانوني و الصندوق الاستئماني المباشر من خلال مراعاة المادة 2 من اتفاقية لاهاي بشأن النظام المطبق على الصناديق الاستئمانية والاعتراف بها على أساس ما إذا كانت الترتيبات القانونية لها هيكل مماثل أو تؤدي وظيفة مماثلة

للصناديق الاستئمانية المباشرة[4]. وينبغي الأخذ في الاعتبار أنه قد توجد ترتيبات قانونية مماثلة بغض النظر عما إذا كانت دولة ما طرفاً في الاتفاقية المذكورة أو ما إذا كانت الدول قد اعترفت بالصناديق الاستئمانية أو نظمتها.

16. وبما أن الصناديق الاستئمانية تم إنشاؤها في البداية بموجب أنظمة القانون العام، فمن غير المتوقع أن تؤدي الترتيبات القانونية المماثلة التي تم وضعها وفق النظام المدني إلى تكرار مفهوم الصناديق الاستئمانية بشكل مماثل. ولا يعني هذا أن دول النظام المدني قد تكون معفاة من تقييم اعتباراتها بموجب التوصية 25 وما إذا كانت الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة منصوص عليها في أنظمتها أو تخضع لها. ويتم تطوير الترتيبات القانونية لتناسب مع السياق القانوني الذي تعمل به .

17. وكما هو الحال مع الصناديق الاستئمانية المباشرة، فإن الترتيبات القانونية المماثلة قد تمكن من الفصل الوظيفي للملكية إلى قسمين: الرقابة القانونية على الأصول، والاستفادة من هذه الأصول التي يملكها أشخاص مختلفون. وقد تنص ترتيبات قانونية مماثلة أيضاً على آلية يستأمن فيها الشخص أصوله على شخص آخر يحمل حق ملكيتها ويديرها لصالح شخص آخر أو أكثر أو لهدف محدد. ولذلك قد ينشؤون التزاماً ائتمانياً[5] يمكن تشبيهه بالالتزام المفروض على وصي الصندوق الاستئماني.

18. قد تتبع الدول عدة خطوات لتحديد ترتيبات قانونية مماثلة ضمن حدودها:

- ينبغي على الدول تقييم ما إذا كانت تشريعاتها تنص صراحة على صناديق استئمانية مباشرة أو ترتيبات قانونية مماثلة. وسيتطلب هذا التحديد النظر في أوجه التشابه، حيث يتم تشجيع الدول على إشراك القانونيين وغيرهم من الأوصياء.
- ينبغي على الدول أن تنظر في هيكل وأهداف جميع الترتيبات القانونية الأخرى ضمن نطاقها. ولتحقيق ذلك، قد يكون من المفيد تقييم القضايا السابقة ذات الصلة (النظام الذي تم وضعه بناءً على القرارات التي اتخذها القضاة في قضايا سابقة - السوابق القضائية) للاعتراف بترتيبات معينة في الدولة. على سبيل المثال، قد يتم الاعتراف بترتيبات معينة بين الأفراد الذين يتطورون ضمن نطاق حرية العقود دون تنظيم صريح.
- قد يكون من المناسب أيضاً تقييم غرض المُشرّع في توفير هذه الترتيبات القانونية (على سبيل المثال، في بعض الحالات يكون الغرض هو توفير - داخل نطاق الدول التي تطبق النظام المدني- بديل للصناديق الاستئمانية المباشرة المعترف بها بموجب اتفاقية لاهاي في الدول التي تطبق النظام العام).

قضايا تحديد النطاق

19. عند تقييم التشابه، من المهم تقييم كل من الهيكل والوظيفة. ومن الناحية العملية، يجب على الدول تقييم جميع فئات الأدوات القانونية التي يغطيها قانونها لتحديد ما إذا كانت من الترتيبات القانونية بسبب تشابه هيكلها أو وظيفتها مع

---

4 تنص المادة 2 من اتفاقية لاهاي على ما يلي:

ولأغراض هذه الاتفاقية، يشير مصطلح "الصندوق الاستئماني" إلى العلاقات القانونية التي ينشئها شخص ما، الموصي، - بين الأحياء أو عند الوفاة - عندما توضع الأصول تحت سيطرة الوصي لصالح المستفيد. أو لهدف محدد. تتميز الصناديق الاستئمانية بالخصائص التالية:

أ) تشكل الأصول صندوقاً منفصلاً ولا تشكل جزءً من ممتلكات الوصي.

ب) تكون ملكية أصول الصناديق الاستئمانية باسم الوصي أو باسم شخص آخر نيابة عن الوصي.

ج) يتمتع الوصي بالسلطة وإدارة الأصول أو توظيفها أو التصرف فيها وفقاً لشروط الصندوق الاستئماني والواجبات الخاصة التي يفرضها عليه النظام.

إن تحفظ الوصي على بعض الحقوق والصلاحيات، وحقيقة أن الوصي قد يكون له حقوق كمستفيد، لا يتعارضان بالضرورة مع وجود صندوق استئماني.

5 يجب أن يُفهم الالتزام الائتماني على أنه واجب الرعاية والولاء وحسن النية والحكمة والإفصاح.

الصناديق الاستئمانية المباشرة. بالإضافة إلى تلك التي يغطيها مسرد مصطلحات مجموعة العمل المالي، فإن الأدوات التي قد تحددها الدول على أنها ترتيبات قانونية تشمل أنواعاً معينة من ترتيبات المرشحين وأدوات الاستثمار والمؤسسات. كما يتم التطرق لترتيبات المرشحين أيضاً ضمن دليل التوصية 24 بشأن شفافية الشخصيات الاعتبارية (القسم 15: آليات منع وتخفيف مخاطر إساءة استخدام ترتيبات المرشحين) ويجب على الدول أن تأخذ في الاعتبار دليل التوصية 24 المتعلقة بهم عند النظر فيما إذا كانوا ترتيبات قانونية مماثلة بموجب التوصية 24.

20. علاوة على ذلك، قد يكون من المفيد للدول الإشارة إلى كون التقييم قد يستنتج بعض أنواع الأدوات القانونية لا تشبه الصناديق الاستئمانية المباشرة والأساس المنطقي وراء هذا التحديد.

21. على سبيل المثال، في حين أن المؤسسات مذكورة في مسرد مصطلحات مجموعة العمل المالي كشخصيات اعتبارية، وبما أن لها شخصية اعتبارية تقع ضمن نطاق التوصية 24، فقد يكون لها هيكل ووظائف مشابهة للصندوق الاستئماني[6]. كما تمنح معايير مجموعة العمل المالي مرونة كافية للدول في تحديد القاعدة - بما يتماشى مع التوصية 24 أو التوصية 25 - التي يمكن استخدامها لتحديد المستفيد الحقيقي اعتماداً على هيكل الأداة ووظيفتها، بشرط تضمينها تحت التوصية 24 أو التوصية 25.

أطراف الصندوق الاستئماني

22. قد تشمل الصناديق الاستئمانية مجموعة من الأطراف، بما فيهم: (1) الموصي، و(2) الوصي، و(3) الولي (إن وجد)، و(4) أي مستفيد آخر، أو من ينطبق عليه من فئة المستفيدين ومانحي السلطة، و(5) أي شخصية طبيعية أخرى تمارس السيطرة الفعلية النهائية على الترتيب[7].

23. يجب على الدول أن تطلب من الأوصياء الحصول على معلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيد الحقيقي من جميع أطراف الصندوق المذكورين أعلاه والاحتفاظ بها، على أن يتم تحديد هؤلاء المستفيدين من الصناديق حسب الخصائص أو الفئات. ولا يُتوقع من الأوصياء الحصول على معلومات كافية ودقيقة بالكامل حتى يصبح الشخص مؤهلاً كمستفيد في وقت الدفع أو عندما ينوي المستفيد ممارسة حقوقه المكتسبة وفقاً للنهج القائم على المخاطر[8]. وقد تقرر الدول أيضاً أنه ليس من الضروري تحديد المستفيدين الأفراد من بعض الصناديق الاستئمانية الخيرية أو الصناديق الاستئمانية غير الخيرية المسموح بها قانوناً وفقاً للنهج القائم على المخاطر. كما تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات قد تكون أطراف الصناديق الاستئمانية شخصيات اعتبارية أو ترتيبات قانونية. عندما يكون الوصي أو أي طرف آخر في الترتيب القانوني شخصيةً اعتبارية أو ترتيباً قانونياً، يجب على الوصي أو ما يعادله أيضاً الحصول على معلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيد الحقيقي من تلك الشخصية الاعتبارية أو الترتيب القانوني والاحتفاظ بها. وفي تلك الحالات، يجب على الوصي الحصول على معلومات كافية حول من هو المستفيد الحقيقي من الشخصية الاعتبارية أو الترتيب القانوني الذي يعد طرفاً

6 للاطلاع على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - بنك التنمية الأمريكي مجموعة أدوات المستفيد الحقيقي للمنتدى العالمي لعام 2022 صفحة 14: "عند التمييز بين الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية، قد يكون من الصعب في بعض الأحيان من الناحية العملية تحديد التصنيف المناسب لأنه اعتماداً على القوانين الفريدة للدول، قد يكون لدى بعض الشخصيات الاعتبارية هياكل مشابهة جداً للترتيبات القانونية (على سبيل المثال: الصندوق الاستئماني). على سبيل المثال، تبدو بعض المؤسسات الخاصة تشبه إلى حد كبير الصندوق الاستئماني: الموصي/المؤسس هو الشخص الذي ينقل الأصول إلى الصندوق/المؤسسة؛ يدير مجلس الوصي/المؤسسة أصول الصندوق/المؤسسة نيابة عن المستفيدين https://web-archive.oecd.org/tax/transparency/documents/effective-beneficial-ownership-frameworks-toolkit_en.pdf.

7 تتضمن الإشارة إلى "السيطرة الفعلية النهائية" على الصناديق الاستئمانية أو الترتيبات القانونية المماثلة المواقف التي تتم فيها ممارسة الملكية/السيطرة من خلال سلسلة ملكية/سيطرة.

8 حاشية 75 للمذكرة التفسيرية للتوصية 25.

للصندوق الاستئماني واتخاذ التدابير اللازمة للتحقق من هويته (للاطلاع على دليل مجموعة العمل المالي بشأن المستفيد الحقيقي من للشخصيات الاعتبارية - التوصية 24).

الموصي

24. الموصين هم شخصيات طبيعية أو اعتبارية يحولون ملكية أصولهم إلى الأوصياء بواسطة صك استئماني أو ترتيب مشابه. يعتبر الشخص أيضاً موصي إذا قدم (أو تعهد بتقديم) ممتلكات أو أموال للصندوق الاستئماني. ويتطلب ذلك عنصر المكافأة (أي يجب أن ينوي الموصي تقديم شكل من أشكال المنفعة بدلاً من أن يكون طرفاً ثالثاً مستقلاً ينقل شيئاً ما إلى الصندوق مقابل الاعتبار الكامل). يُفهم الموصي عموماً على أنه الشخص الذي يؤسس صندوقاً استئمانياً.[9]

25. قد يتم أو لا يتم تسمية الموصي في أداة الصندوق الاستئماني (الصك الاستئماني). كما أنه من الممكن ألا يكون الموصي المسمى على هذا النحو في الصك الاستئماني هو "الموصي الاقتصادي" الحقيقي، أي أن الموصي المسمى يعمل فعلياً فقط باعتباره "مرشحاً" للموصي الاقتصادي الحقيقي الذي هو المالك الحقيقي للأصول التي تمت المساهمة بها في الصندوق الاستئماني. وفي هذه الحالات، قد يتم عمل دراسات إضافية حول كيفية تحديد الموصي الاقتصادي.

26. بالإضافة إلى ذلك، عندما يكون الموصي أو أي طرف آخر في الترتيبات القانونية له دور مماثل ويعد شخصية اعتبارية، فيجب حينها تحديد المستفيد الحقيقي لتلك الشخصية الاعتبارية (للاطلاع على القسم 5).

الوصي

27. الأوصياء هم شخصيات اعتبارية أو طبيعية يمكنها التصرف بالأصول الاستئمانية. إضافةً إلى أنه يمكن للوصي التصرف بالأصول الاستئمانية الخاضعة لالتزامات معينة. كما أن للوصي صلاحيات وواجبات مستمدة بشكل عام من الصك الاستئماني، والقرارات القضائية السابقة، والتشريعات في بعض الدول .

28. يشارك الأوصياء بشكل مباشر في معاملات الصندوق الاستئماني، أو يُطلب منهم عموماً إجراء رقابة مستمرة وتدقيق على الآخرين الذين يتعاملون مع ممتلكات الصندوق الاستئماني، وهم المصدر المركزي للمعلومات عن الصندوق الاستئماني وأطرافه.

29. تماشياً مع مسرد مصطلحات مجموعة العمل المالي، يجب فهم مصطلح الوصي كما تم وصفه في المادة 2 (ج) من اتفاقية لاهاي حول النظام المطبق على الصناديق الاستئمانية والاعتراف بها. قد يكونون أصحاب مهن (على سبيل المثال، بحسب الدولة، محامي، أو شركة ائتمان) إذا تم الدفع لهم للتصرف كوصي في سياق الأعمال أو غير مهني (على سبيل المثال، شخص يتصرف بدون مقابل نيابة عن عائلة).

30. وبموجب الدور الذي يلعبه الأوصياء ضمن الترتيب القانوني، يجب على جميع الأوصياء أصحاب المهن وغيرهم الالتزام بالمتطلبات المنصوص عليها في التوصية 25.

31. يُلزم الأوصياء بأداء وظائفهم الإدارية والاستثمارية شخصياً وعدم تفويض تلك المهام، باستثناء ما هو منصوص عليه في الصك الاستئماني. وقد أدت التشريعات الحديثة في العديد من الدول إلى توسيع نطاق التفويض على سبيل المثال، من خلال أحكام تنص على تعيين الأوصياء، ومدراء الاستثمار، ومستشاري الاستثمار، ومقدمي الخدمات الآخرين لمساعدتهم في

---

[9] تصف الأمثلة التالية - غير الشاملة - الحالات التي يجب فيها تحديد الشخص على أنه الموصي الفعلي، بغض النظر عن الوقت الذي يتم فيه نقل الأصول إلى الصندوق الاستئماني :

• يجب تعريف الشخص الذي يساهم بأصول في صندوق استئماني بأنه الموصي.

• ينقل الشخص "أ" أصول معينة إلى الشخص "ب" بهدف أن ينشئ الشخص "ب" لاحقاً صندوقاً استئمانياً لتلك الأصول. وينبغي تعريف الشخص "أ" على أنه موصي.

إدارة الصندوق الاستئماني بشكل صحيح. ومع ذلك، يظل الوصي بشكل عام مسؤولاً عن مراقبة الترتيبات التي يتصرف بموجبها المفوض ومراجعتها.

32. يسمح الصك الاستئماني الأوصياء بتفويض ومنح السلطة عن طريق (i) :التوكيل الرسمي؛ أو (2) تعيين وكيل أو مقدمي خدمات للصندوق الاستئماني لاكتساب خبرات إضافية، على سبيل المثال، مدراء ومستشاري الاستثمار والمحاسبين ومستشاري الضرائب. وفي كلتا الحالتين، يظل الوصي بشكل عام مسؤولاً عن مراقبة الترتيبات التي يتصرف بموجبها المفوض ومراجعتها. ومن أجل تحديد ما إذا كان المفوض هو الشخص الذي يدير الصندوق الاستئماني فعلياً، وتماشياً مع ما ورد أعلاه، يجب تقييم ما إذا كان المفوض: (1) مشاركاً فعالاً في معاملات الصندوق الاستئماني وقادراً على إجراء رقابة وتدقيق مستمرين للعاملين مع ممتلكات الصندوق الاستئماني، و(2) العمل كمصدر مركزي للمعلومات عن الصندوق الاستئماني وأطرافه. وسيكون نطاق نشاط المسؤول مشابهاً جداً لنشاط الوصي، باستثناء أن السلطة التقديرية فيما يتعلق بالتصرف في ملكية الصندوق الاستئماني تقع على عاتق الوصي. وفي ممارسات الصناديق الاستئمانية الدولية الحديثة، من الشائع أن يقدم المسؤول مجموعة شاملة من الخدمات، بما في ذلك التواصل مع المستفيدين، وصياغة المحاضر، وتوجيه البنوك، وإعداد البيانات المالية. كما يجوز للشركة التي تقدم الخدمات الإدارية تعيين أوصياء مهنيين من بين موظفي الشركة للعمل كأوصياء على الصناديق الاستئمانية. وقد يشكل هؤلاء جميع أوصياء الصناديق الاستئمانية أو قد يتم استكمالهم بأفراد معروفين للموصي (غالباً أفراد الأسرة أو المقربين).

33. لا تعتبر الأنشطة التالية التي يتم تنفيذها بشكل منفصل من قبل خبراء بمثابة إدارة صندوق استئماني: (1) الاستشارات أو الإدارة الاستثمارية، (2) خدمات الحفظ، (3) الاستشارات القانونية، (4) الاستشارات الضريبية، (5) إدارة العقارات، (6) خدمات محاسبية، (6) خدمات الدفاتر والسجلات المحاسبية. عادةً ما يكون المسؤول شخصاً أخراً غير الوصي (على سبيل المثال، مقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية (TCSPs) والمحاسبون)، حيث يتميز بأنه: (1) يشارك بشكل فعال في معاملات الصناديق الاستئمانية، ويؤدي دوراً هاماً في تنفيذ العناية الواجبة المستمرة تجاه العملاء، والتدقيق في معاملات الآخرين الذين يتعاملون مع الصناديق الاستئمانية، و(2) العمل كمصدر مركزي للمعلومات عن الصندوق وأطرافه.

34. لا يعتبر هؤلاء الخبراء الذين يقدمون خدمات استثمارية للصناديق الاستئمانية - مثل مدراء الشركات التجارية المحتفظ بها في صندوق استئماني- مسؤولين عن إدارة الصندوق الاستئماني.

35. قد يكون تعيين مسؤول (منسق مركزي) شائعاً في الصناديق الاستئمانية التي تضم العديد من الأوصياء وحيث تكون الأنشطة معقدة أو متعددة حيث يستلزم دعم إداري احترافي.

الولي

36. لا يوجد تعريف عالمي لمصطلح الولي، وقد تختلف واجبات الولي وسلطته بشكل كبير بين الدول والصناديق الاستئمانية. ويتم تعيين الولي بشكل عام للإشراف على أعمال الأوصياء والنظر فيما إذا كانت هذه الإجراءات في مصلحة المستفيدين. كما يجوز لتلك الشخصيات الاعتبارية أو الشخصيات الطبيعية حماية الصندوق الاستئماني والسيطرة عليه للأسباب التالية:

- يمكنهم الموافقة على قرارات الوصي.
- إلغاء قرارات الوصي.
- إزالة الوصي.
- تعيين وصي جديد.

- تغيير بلد الصندوق الاستئماني.

37. من المتوقع أن يحصل الوصي على معلومات تمكنه من تحديد هوية الولي والتحقق منها. وفي بعض الحالات، قد يكون الولي شخصية اعتبارية.

الشخصيات الطبيعية التي تمارس سيطرة فعالة

38. إضافةً إلى أطراف الصندوق الاستئماني المذكورين أعلاه، يجوز لشخصيات طبيعية أخرى ممارسة سيطرة فعّالة على الترتيبات القانونية. وتشمل السيطرة الفعالة النهائية على الصناديق الاستئمانية أو الترتيبات القانونية المماثلة على ما يلي:

- الحالات التي تتم فيها ممارسة الملكية أو السيطرة من خلال سلسلة من الملكية أو السيطرة، أو
- أي فرد آخر لديه القدرة على تحديد من يمكنه السيطرة على الصندوق الاستئماني.

المربع 2.2. الشخصيات الطبيعية التي تمارس سيطرة فعالة

"السيطرة" تعني السلطة (سواء كانت يمكن ممارستها بمفردها أو بالاشتراك مع شخص آخر أو بموافقة شخص آخر) بموجب الصك الاستئماني أو بموجب النظام من أجل:

i. التصرف في ممتلكات الصندوق الاستئماني أو استثمارها (بخلاف مدير الاستثمار)،

ii. اتخاذ إجراءات حيال توزيعات الصندوق الاستئماني أو الموافقة عليها،

iii. تغيير الصندوق الاستئماني أو إنهائه،

iv. إضافة أو إزالة شخص كمستفيد أو من فئة من المستفيدين،

v. تعيين الأوصياء أو إيقافهم عن العمل.

المصدر: FATF, Risk-Based Approach Guidance for Legal Professionals, pp 71, 2019

المستفيدون

39. المستفيد من الصندوق الاستئماني هو الشخص الذي يحق له أو قد يحق له الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من أي ترتيب استئماني. ويمكن أن يكون المستفيد شخصية طبيعية، أو اعتبارية أو ترتيباً قانونياً. كما يُطلب من جميع الصناديق الاستئمانية (بخلاف الصناديق الخيرية أو الصناديق غير الخيرية المسموح بها نظامياً) أن يكون لديها مستفيدون يمكن التحقق منهم. في حين أن الصناديق الاستئمانية يجب أن يكون لديها دائماً مستفيد يمكن التحقق منه في نهاية المطاف، وقد لا يكون لدى الصناديق الاستئمانية مستفيدون حاليون محددون عند إنشائها ولكن فقط فئة من المستفيدين مع أشخاص مانحي للسلطة (للاطلاع على القسم الخاص بمانحي السلطة). قد يصبح بعض الأشخاص مستفيدي من الدخل أو رأس المال بعد انتهاء فترة محددة تسمى بفترة التراكم، أو بعد تحديد السلطة التقديرية للوصي في حالة الصناديق التقديرية[10].

10 يتوافق هذا مع النهج المتبع في المعايير الدولية للتبادل التلقائي للمعلومات في المسائل الضريبية، وإطار الإبلاغ عن الأصول المشفرة، وتحديث عام 2023 لمعيار الإبلاغ المشترك، على سبيل المثال الفقرة52 - صفحة 54: "بالنسبة للمستفيدين من الصناديق الاستئمانية التي تم تعيينها حسب الخصائص أو الفئة، يجب على مقدمي خدمات الأصول المشفرة المبلغين الحصول على معلومات كافية بشأن المستفيدين لإقناع مقدم خدمة الأصول المشفرة المبلغ بأنه سيكون قادرًا على: تحديد هويات المستفيدين في وقت الدفع أو عندما ينوي المستفيد ممارسة الحقوق المكتسبة. للاطلاع عبر الرابط التالي: https://doi.org/10.1787/896d79d1-en

40. فيما يتعلق بالأشخاص الذين قد يحق لهم الاستفادة من ترتيب قانوني، يجوز منح الأوصياء مستويات مختلفة من السلطة التقديرية من خلال الصك الاستئماني لاختيار أي من مجموعة الأشخاص سيحصل على أي فائدة من الصندوق الاستئماني (على سبيل المثال، لا توجد سلطة تقديرية على المستفيدين). وبدلاً من ذلك، في حين أن الصندوق الاستئماني قد ينص على أن كل عضو في فئة المستفيدين سيحصل على بعض المنفعة، فقد يُمنح الوصي صلاحية تحديد المبلغ الذي سيحصل عليه كل مستفيد وفقاً لتقديره. وبالمثل، يجوز أيضاً منح الوصي سلطة وصلاحية لاتخاذ القرارات فيما يخص توزيع الدخل أو تجميعه وفقاً لتقديره.

41. وبناءً على ذلك، قد يشمل المستفيد ما يلي:

- الأشخاص المذكورون صراحةً في الصك الاستئماني كمستفيدين.
- أولئك الذين قد لا يتم ذكر أسمائهم بشكل صريح ولكن يمكن تحديدهم بوضوح على أنه يحق لهم الاستفادة من ترتيب قانوني معين (على سبيل المثال، أبناء الموصين إذا كان الصك الاستئماني يذكر المستفيدين على أنهم أبناء الموصين).
- أولئك الذين يصبحون مستفيدين عند وقوع حدث معين، مثل ممارسة السلطة التقديرية للوصي (مانحو السلطة) أو تحقيق فترة تراكم.

42. ينطبق شرط الحصول على معلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيد الحقيقي والاحتفاظ بها فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني بموجب التوصية 25على جميع المستفيدين الحاليين، مع استثناءات معينة في حالة أولئك الذين تم تحديدهم حسب الفئة وفقاً للمذكرة التفسيرية للتوصية 25.1. كما تنطبق أحكام منفصلة على المستفيدين ممن يعدون مانحي السلطة للصندوق الاستئماني التي يتم استخدامها بموجب الصندوق الاستئماني.

43. في حالة عدم وجود مستفيدين يمكن التحقق منهم عند إنشاء الصندوق الاستئماني، وفقاً للمذكرة التفسيرية للتوصية 25.1، يجب على الوصي الحصول على بعض المعلومات والاحتفاظ بها حول فئة المستفيدين وخصائصهم ومانحو السلطة (للاطلاع على القسم أدناه)[11]. وباتباع النهج القائم على المخاطر، قد تقرر الدول أنه ليس من الضروري تحديد المستفيدين الأفراد من بعض المؤسسات الخيرية أو غير الخيرية المسموح بها نظامياً. كما يجب أن يستند هذا القرار إلى تقييم المخاطر لهذا النوع من الصناديق الاستئمانية ويجب أن يتماشى بوضوح مع نتائج تقييم المخاطر.

44. ومن الضروري أن يعرف الأوصياء من هم المستفيدون حتى يتمكنوا من ضمان مراعاة مصالح المستفيدين بشكل صحيح. كما يجب على الأوصياء معرفة هويات هؤلاء المستفيدين، وإلا فلن يتمكنوا من الناحية العملية من أداء مهام الصندوق الاستئماني .

45. عندما يتم منح الأوصياء صلاحيات تقديرية واسعة، ليس من الضروري بالنسبة لهم تحديد جميع المستفيدين المحتملين لأنه يمكن إنشاء الصندوق الاستئماني ذو نطاق واسع بما يكفي لتشمل المستفيدين الذين لم يولدوا بعد أو لم يتم تحديد هويتهم في وقت الإنشاء (على سبيل المثال، ميراث الأسرة). حيث لا يمكن تحديد جميع من له الحق في أي وقت من الأوقات، ولن يتسبب عدم تصنيف الفئة بأكملها وتحديد الأطراف في فشل الصندوق الاستئماني. كما يقع على عاتق الوصي عمل دراسة استقصائية لنطاق المستفيدين قبل النظر في مدى ملاءمة التوزيعات ويحدد بشكل مؤكد ما إذا كان الفرد عضواً في فئة ما أم لا، وما إذا كان هذا الشخص شخصاً قادراً على استلام فوائد من هذا الصندوق الاستئماني أم لا (أي المستفيد أو مانحو السلطة).

---

11 حاشية رقم 73 للمذكرة التفسيرية للتوصية 25: بالنسبة للمستفيد من الصناديق الاستئمانية/ الترتيبات القانونية المماثلة التي تم تحديدها حسب الخصائص أو حسب الفئة، لا يُتوقع من الأوصياء/ ممن هم في حكمهم الحصول على معلومات كافية ودقيقة تماماً حتى يصبح الشخص مستحقاً كمستفيد في وقت الدفع أو عندما يكون المستفيد يعتزم ممارسة الحقوق المكتسبة وفقًا للنهج القائم على المخاطر.

مانح السلطة

46. لا يملك جميع صناديق الاستئمان "مانحي سلطة"، ولكن في حال كان للصندوق مانح سلطة فيكون هناك عنصرين مجتمعين لتعريفه، وهما:

أ) أولاً، يجب أن يكون الشخص قد تم تحديده من قبل الوصي كعضو في فئة من المستفيدين المحتملين الذين لا توجد لهم حتى الآن ملكية محددة للصندوق الاستئماني أو مصلحة ثابتة. وإلى أن يمارس الوصي صلاحياته التقديرية، فمن غير المرجح أن يستفيدوا مانحي السلطة.

ب) ثانياً، يجب أن يكون لدى الوصي اعتقاد واضح وواقعي بأنه بموجب شروط الصندوق الاستئماني قد يستفيد المستفيد المحتمل من ملكية الصندوق الاستئماني في المستقبل. وقد يكون هذا بسبب الإشارة إلى الشخص في خطاب الرغبات (أو ما شابه) المقدم من الموصي. وقد يكون السبب أيضاً هو أنه تم حصر الفئة لعدة أسباب لتشمل عدداً قليلاً من المستفيدين المحتملين.

47. قد لا يعلم أحد المستفيدين بأنه "مانح سلطة" لأنه في بعض الحالات قد تنص وثيقة الصندوق الاستئماني على عدم إبلاغ المستفيد بحقوقه حتى تتم ممارسة السلطة التقديرية لصالحه وبلوغه سناً معيناً أو غيره من الأسباب. وقد تكون هناك حالات حيث يمكن اعتبار أنه لا يمكن التحقق من المستفيدين في وقت معين إذا لم يمارس الوصي أي صلاحيات تقديرية.

48. قد تشير المستندات الأخرى كخطاب الرغبات بشكل واضح إلى الشخص باعتباره مستفيداً أو "مانحاً للسلطة". على الرغم من أن خطابات الرغبات ليست ملزمة للأوصياء، فمن الناحية العملية، قد تحدد بعض الصكوك الاستئمانية فئات عامة جداً من المستفيدين ثم توضح بتفصيل أكثر كيف يرغب الموصي في أن يقوم الوصي بإدارة الصندوق الاستئماني وتوزيعه في النهاية على أفراد محددين. وعلى الرغم من أن الوصي يحق له نظامياً رفض رغبات الموصي المنصوص عليها في خطاب الرغبات، إلا أنه بشكل عام يُعطى أهمية كبرى. ولذلك، فإن أي أشخاص مذكورين على وجه التحديد في هذه الوثيقة ينبغي اعتبارهم "مانحي سلطة".

3. فهم وتقييم المخاطر المرتبطة بالصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة

49. يتطلب فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة تقييم طبيعتها وسياقها. وفي أغلب الحالات، ترتبط مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عادةً بالطرق التي قد تمثل بها هذه الأدوات عقبات أمام الشفافية على سبيل المثال لا الحصر:

- الطبيعة الخاصة للترتيبات القانونية.
- اختيار النظام.
- سهولة الإنشاء.
- المرونة.
- احتمالية تداخل عدة أطراف في الصندوق.
- بند التنصل.
- حماية الأصول.

50. وعلاوة على ذلك، فإن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالصندوق الاستئماني تكون أحياناً نتيجة للمستويات المتفاوتة والمسافة التي يمكن إنشاؤها بين المستفيد والأطراف الأخرى في الترتيبات القانونية، فضلاً عن العناصر

متعددة الدول التي تزيد من التحديات المتعلقة بتحديد المعلومات وجمعها والتحقق منها بشكل عام، والتعاون الدولي (على سبيل المثال، عندما يكون مكان الإدارة وموقع أصول الصندوق الاستئماني ومقر إقامة[12] الوصي الموصي و/أو المستفيد في دول مختلفة).

خصوصية الترتيبات القانونية

51. إحدى السمات الرئيسية للصندوق الاستئماني وغيرها من الترتيبات القانونية المماثلة التي تجعلها عرضة للاستغلال تكمن في درجة الخصوصية الأكبر التي تتمتع بها مقارنة بالأدوات البديلة. حيث أن الصندوق الاستئماني في الأساس علاقات بين الأشخاص يتم خلالها عقد اتفاق بين الموصي والوصي لإدارة ممتلكات الصندوق الاستئماني لصالح المستفيدين من هذا الصندوق. وينطبق نفس الشيء على الترتيبات القانونية المماثلة والتي تم انشاء العديد منها دون إطار قانوني محدد. فشروط العقد تكون عموماً خاصة بين الطرفين، وفي بعض الصناديق والترتيبات القانونية قد تكون شروط الصندوق أو حتى وجوده خاصة ببعض الأطراف. على سبيل المثال، الصندوق الذي يتم إنشاؤه لطفل حتى يصل سن البلوغ.

52. نظراً للطبيعة الخاصة لهذه الترتيبات، فإن المتطلبات التنظيمية المطبقة على الصناديق الاستئمانية أو الترتيبات القانونية المماثلة، حيثما وجدت، لا تكون قابلة للمقارنة عموماً مع تلك المعمول بها بالنسبة للشخصيات الاعتبارية (توجد استثناءات في بعض الدول فيما يخص بالترتيبات القانونية المماثلة مثل الصناديق الاستئمانية). كما أن تسجيل الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى ليس مطلوباً دائماً، مع وجود بعض الاستثناءات (على سبيل المثال، الأغراض الضريبية، أو الصناديق الاستئمانية المحددة التي يتم إنشاؤها في المراكز المالية، أو متطلبات التسجيل المحددة الأخرى مثل الأوقاف).

53. ونظراً لخصوصية الصناديق الاستئمانية، فإن هوية الأطراف عادة ما يتم الكشف عنها من قبل الوصي فقط للمؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، والسلطات المختصة في ممارسة صلاحياتها. وفي بعض الدول، قد تعيق الشروط التقييدية تحديد هوية الأطراف في الصناديق وتجعلها أمراً بالغ الصعوبة، مما يعرقل التعاون الدولي فيما يتعلق بتبادل المعلومات حول هوية تلك الأطراف.

اختيار النظام

54. تشير المادة 6 من اتفاقية لاهاي إلى أن الصندوق الاستئماني يخضع للنظام الذي اختاره الموصي، سواء ضمناً أو صراحةً. ويعني ذلك أن الموصين يملكون حرية اختيار الإطار القانوني الذي سينشئ الصندوق الاستئماني بموجبه والضمانات المرتبطة به. وقد يشكل اختيار النظام مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأنه قد يؤدي على سبيل المثال إلى التحكيم التنظيمي أو إلى تعقيدات في الفصل في القضايا المتعلقة بالصندوق الاستئماني إذا تم تشكيله بموجب أنظمة دولة واحدة وإدارته في دولة أخرى.

سهولة الإنشاء

55. قد يكون إنشاء الترتيب القانوني بسيطاً حيث يتم إنشاؤه بموجب عقد بسيط للصندوق الاستئماني يتم عادة بواسطة كاتب عدل أو محامٍ. وبسبب ما تتسم به الصناديق الاستئمانية من خصوصية عالية والتي تجعلها غير مسجلة وسهلة الإنشاء، يمكن نقل الملكية القانونية للأصول دون معرفة العامة. وقد لا يكون المستفيدون من الصندوق الاستئماني على علم بوضعهم في بعض الحالات.

---

12 يشير إلى "الإقامة" في سياق هذا الدليل في حالة الشخصيات الطبيعية إلى "مكان الإقامة"، وفي حالة الشخصيات الاعتبارية تعني "مكان التأسيس"، وهو ما يُفهَم باعتباره أحد عناصر المعلومات الأساسية ذات الصلة بتحديد هوية المستفيدين الحقيقيين من الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة. وتحدد كل دولة مكان الإقامة و/أو التأسيس بما يتماشى مع الأطر القانونية المعمول بها.

المرونة

56. تكون الصناديق الاستئمانية أداة مرنة لإدارة الأصول بسبب سهولة إنشاء الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى من خلال أداة بسيطة (تكون عادةً وثيقة) تخضع لحرية التعاقد. في كثير من الحالات، يتم توفير هذه المرونة عندما يدير الأوصياء أصول الصندوق لصالح المستفيدين من الصندوق الذين قد يتغيرون بمرور الوقت، كما قد تتغير مصالحهم واحتياجاتهم. ومن بين عناصر المرونة الرئيسية ذات الصلة بأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ما يلي:

- عدم تضمين أسماء جميع أطراف الصندوق الاستئماني في الصك الاستئماني يعني أنه من الممكن تغييرها بسهولة دون أي إفصاح أو إشعار (بغض النظر عن واجب الوصي بالاحتفاظ على معلومات جميع أطراف الصندوق الاستئماني).
- إمكانية احتفاظ الموصي بالسلطة على الصندوق الاستئماني (دون الاحتفاظ بالحقوق المدرجة في الصك الاستئماني). على سبيل المثال، إلغاء الصندوق الاستئماني أو تعيين الولي ومنحه صلاحيات معينة على الصندوق الاستئماني وفقاً لرغبات الموصي الذي لم يعد لديه مثل هذه السلطة على الوصي.
- القدرة على حماية أصول الصندوق الاستئماني من دائني المستفيدين (بخلاف الوصي).
- السلطة الممنوحة للوصي أو الموصي لتسمية المستفيدين المستقبليين من الصندوق الاستئماني، سواء كانت مقتصرة على أعضاء فئة موصوفة أو غير ذلك.
- إمكانية إنشاء صناديق استئمانية ذات غرض محدد (أي بدون مستفيدين/فئة من المستفيدين) في حالة الصناديق الاستئمانية غير الخيرية المسموح بها نظامياً.
- إمكانية احتفاظ الموصي بالحق في إلغاء الصندوق الاستئماني وإعادة اكتساب أصول الصندوق الاستئماني.
- سهولة تغيير المالك القانوني للأصول (إما من خلال تعيين وصي جديد أو توزيعها على المستفيدين).

57. توجد العديد من العناصر المذكورة أعلاه في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تنطوي على صناديق استئمانية، على الرغم من عدم توفرها في النظام أو أحكام القضاء الخاصة بالصناديق الاستئمانية في جميع الحالات. كما يمكن أن تزيد نقاط الضعف مع زيادة عدد عناصر المرونة المسموح بها بموجب النظام المحلي (أو أحكام القضاء) والتي يجب تضمينها في الصندوق الاستئماني الفعلي.

احتمال تداخل عدة أطراف في الصندوق

58. تختلف القواعد المتعلقة بعدد الأدوار التي يمكن أن يلعبها نفس الشخص في الصندوق الاستئماني (الموصي، والوصي، والمستفيد) وفقاً للأطر القانونية المختلفة. ويُسمح بمستوى معين من المرونة للصندوق الاستئماني، وخاصة الصندوق الاستئماني لمن هم على قيد الحياة، حيث يعمل الموصي أيضاً كوصي أو أحد الأوصياء، أو ولي أو أحد الولاة. ومع ذلك، فإن الموقف الذي يتطابق فيه الموصي مع المستفيد (خاصة إذا كان المستفيد الوحيد) قد يؤدي إلى الحاجة إلى التركيز الإضافي على هدف إنشاء الصندوق.

بند التنصل

59. قد يؤدي وجود بند التنصل في الصك الاستئماني عند وقوع حدث معين إلى إزالة الوصي ونقل الصندوق الاستئماني إلى وصي آخر في دولة مختلفة. ويتم وضع هذا البند لحماية الأصول من انعدام الأمن الناتج عن الوصي أو الدولة التي تم إنشاء الصندوق الاستئماني بموجب نظامها، وأما في الصناديق الاستئمانية الحديثة فلا يتم إضافة هذا البند بشكل شائع. ومن ضمن هذه الأحداث التي قد تقع هي وجود تغيير في النظام أو انهياره، أو الكوارث الطبيعية، أو إعلان حالة الطوارئ في

الدولة التي يقيم فيها الوصي أو التي يُدار فيها الصندوق الاستئماني. كما أن متطلبات الترابط والشفافية في النظام المالي العالمي تجعل اللجوء إلى بند التنصل شرطاً قديماً وغير مبرر إلى حد كبير. ومن منظور غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن هذا البند يمكن تفعيله عند تقديم خدمة أو طلب معلومات من قبل جهة ما، وبالتالي عزل الصندوق الاستئماني عن مطالبات أو إجراءات جهات إنفاذ القانون أو تأخير مثل هذا الإجراء.

حماية الأصول

60. إن الفصل بين الملكية القانونية وملكية المستفيد الحقيقي في الصناديق الاستئمانية يحمي الأصول من الأطراف الثالثة من خلال الصناديق الاستئمانية. كما يحمي الموصون الأصول في الصندوق الاستئماني من أي مطالبات من أطراف ثالثة من خلال التنازل عن ملكيتهم العقارية لصالح الصندوق الاستئماني. كما هو الحال في عدد من القضايا، حيث كان الموقف الواضح للمحاكم هو أنه بمجرد حدوث التصرف الفعلي في ممتلكات الصندوق الاستئماني، فإنها لم تعد جزءً من أصول الموصي وبالتالي يمكن تأمينها من الدائنين. كما لا يتم التعامل مع أصول الصندوق الاستئماني عموماً باعتبارها أصولاً للمستفيد (وفقاً لشروط الصندوق الاستئماني). ولتجنب الانتهاكات التي قد تحصل، طبقت بعض الدول تدابير للحد من إساءة استخدام نظام الصندوق الاستئماني لتحقيق أهداف احتيالية مثل منع المطالبات من المدينين في حالة الإفلاس.[13] ويُطبق هذا المبدأ أيضاً في المحاكم المدنية عندما يمكن إثبات الغرض الاحتيالي المتمثل في نقل الأصول الموجودة في الصندوق الاستئماني أو استنتاجه من غرض التحويل.[14]

61. توفر بعض الدول ميزات إضافية تقدم حماية للأصول من أطراف ثالثة أو دول أخرى. وقد تتضمن صناديق حماية الأصول الميزات التالية:

أ) تنقضي الدعوى بالتقادم خلال سنة أو سنتين، يتعين خلالها على الدائن رفع دعوى احتيال ضد الصندوق الاستئماني.

ب) لا يتم الاعتراف بالأحكام الأجنبية، بما في ذلك الإفلاس الأجنبي.

ت) يوجد عبء أكبر "بما لا يدع مجالاً للشك " لإثبات أن الأصول تم وضعها في الصندوق لأغراض احتيالية.

ث) يتعين إحالة القضايا إلى محكمة محلية أو دفع وديعة قبل أن يتم اللجوء لنظام المحاكم في الدولة.

تقييم المخاطر المتعلقة بالترتيبات القانونية التي يحكمها قانون بلد ما

62. ولضمان فهم المخاطر والتخفيف منها بشكل مناسب، تطلب المذكرة التفسيرية للتوصية 25 من الدول تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنواع مختلفة من الصناديق وغيرها من الترتيبات القانونية المماثلة التي يحكمها قانونها، واتخاذ الخطوات المناسبة لإدارة وتخفيف المخاطر التي تحددها. وينبغي أن يأخذ تقييم المخاطر التالي في الاعتبار: (أ) نقاط الضعف الخاصة التي تواجهها الدولة فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني والترتيبات القانونية المماثلة الأخرى، و(ب) المدى الذي تقدم فيه القوانين والأنظمة المعمول بها في البلد فرصاً لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.[15]

---

13 أعلن نظام إليزابيث (أو نظام النقل الاحتيالي) أن عمليات نقل الأصول إلى الصناديق الاستئمانية باطلة عندما تكون مدفوعة بأهداف احتيالية. ومن الجدير بالذكر أن هناك حالات قد تحكم فيها المحكمة الصندوق الاستئماني بتسليم الأصول للدائنين وما إلى ذلك. للاطلاع على Webb v Webb [2020] UKPC 22 . في هذه الحالة، فشلت مطالبة الموصي لأنه كان الموصي والوصي والمستفيد؛ وعلى هذا النحو قضت المحكمة بأن "... الصك الاستئماني فشل في إثبات وتسجيل التصرف الفعال من قبل السيد/ ويب في أي من ممتلكات الصندوق الاستئماني. حيث إن مجموعة من حقوقه التي احتفظ بها لا يمكن تمييزها عن الملكية."

14 ويمكن أن يمتد هذا إلى التدابير المؤقتة مثل تجميد الأصول في انتظار الإدانة (انظر على سبيل المثال Cassazione penale sez. II, 25/03/2015, n.15804).

15 وقد يتضمن هذا التقييم، استناداً إلى المعلومات المتاحة، تحديد تصنيفات بشأن مدى استخدام الصندوق الاستئماني والترتيبات القانونية المماثلة الأخرى الخاضعة لقانونها داخل البلاد وخارجها.

63. في بعض الحالات، قد يكون الارتباط الوحيد بين الصندوق الاستئماني وبلد ما هو استخدام نظام الصندوق الاستئماني واستخدام نظامها القضائي في حالة وجود نزاع. كما لا يلزم الاحتفاظ بأصول الصندوق الاستئماني في البلد الذي ينظم إطاره القانوني الصندوق. وفي كثير من الحالات، ليس من الضروري أن يكون الوصي مقيماً في ذلك البلد، أو أن تتم إدارة الصندوق من هناك.

64. تعترف توصيات مجموعة العمل المالي بأن العديد من الدول ليس لديها نظام للصندوق الاستئماني وقد لا تعترف نظامياً بالصناديق الاستئمانية ولا يوجد متطلب يفرض على الدول القيام بذلك. ومع ذلك، يجوز للأشخاص في تلك الدول إنشاء صناديق استئمانية يحكمها نظام بلد مختلف لإدارة أصولهم. وهذا يعني أن الدول التي توفر نظام قانوني للصندوق الاستئماني قد لا يكون لديها بالضرورة فهم للمخاطر المرتبطة بالترتيبات القانونية المنشأة بموجب قانونها أو التخفيف منها بشكل كامل. في الواقع، بما أن اختيار النظام الذي يحكم الصندوق الاستئماني هو حق للوصي، فإن الدولة التي توفر نظاماً قد لا يكون لديها أي وسيلة على الإطلاق لمعرفة وجود ترتيب قانوني معين ما لم تكن هناك صلة بأراضيها. وعلى العكس من ذلك، يمكن العثور على هذا الارتباط والقدرة على تقييم المخاطر المرتبطة بهذه الترتيبات والتخفيف منها في الدول التي تُدار فيها الصناديق الاستئمانية أو حيث يقيم الوصي. كما يتعين على هذه الدول تقييم المخاطر المرتبطة بهذه الترتيبات.

65. وينبغي على الدول التي توفر نظام القانوني بأن تُجري تقييماً لنقاط الضعف ضمن إطارها القانوني في هذا الصدد للتخفيف من احتمالية غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

66. ومن أجل تقييم المخاطر، قد ترى الدول التي توفر نظام قانوني مناسبة تقييم مجالات محددة مركزة لاستخدام النظام المعمول به في البلد وأسباب هذا النشاط المركّز إلى الحد الذي تتوفر فيه هذه المعلومات. وتحقيقاً لذلك، قد ترى الدول أيضاً ضرورة الإطلاع على المعلومات المتعلقة بعدد الصناديق الاستئمانية المسجلة أو الموثقة (إن وجدت)، أو البيانات التي تم جمعها من قبل جهات إنفاذ القانون أو من خلال نتائج الرقابة على المؤسسات المالية/الأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تقدم خدمات الصناديق الاستئمانية أو من مصادر أخرى.

تقييم المخاطر المتعلقة بالترتيبات القانونية التي يتم إدارتها في الدولة أو التي يقيم فيها الوصي أو ما يعادله في الدولة

67. لا ينبغي للدول أن تكتفي بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالترتيبات القانونية التي تحكمها أنظمتها، بل ينبغي لها أيضاً أن تقيّم الترتيبات القانونية التي تحكمها أنظمة دولة أخرى والتي تُدار في أراضيها. على سبيل المثال، من خلال خدمات إدارة الصناديق الاستئمانية التي تقدمها شركة متخصصة في تقديم خدمات الصندوق في الدولة، أو إذا كان الوصي أو ما يعادله يقيم في الدولة. ويتعين على الدول أن تتخذ الخطوات المناسبة لإدارة وتخفيف المخاطر التي تحددها.

68. لتقييم المخاطر المرتبطة بالترتيبات القانونية التي يتم إدارتها في الدولة، قد تتوصل الدول إلى فهم لنوع الخدمات المتعلقة بالصناديق الاستئمانية التي يتم تقديمها في دولتها، ومن يقدم هذه الخدمات وطبيعة هذه الخدمات، وأطراف الصندوق الاستئماني. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الدول أن تحدد ما إذا كان الأشخاص المقيمون في بلدانهم يعملون كأوصياء للترتيبات القانونية الأجنبية أو ما يعادلها (بما في ذلك على أساس مهني وغير مهني). ولتحديد ما إذا كان أوصياء الترتيبات القانونية الأجنبية أو ما يعادلهم مقيمين في الدولة، يمكن للدول تقييم المعلومات المتاحة للسلطات الضريبية المحلية (على سبيل المثال، الإقرارات الضريبية، شريطة أن تكون هذه المعلومات متاحة وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً) والجهات الرقابية.[16] والجدير بالذكر هو أهمية التعاون بين الجهات وأطر تبادل المعلومات.

16 يعرّف قاموس مجموعة العمل المالي الجهات الرقابية بأنها "السلطات المختصة المعينة أو الهيئات غير العامة التي تتحمل مسؤوليات تهدف إلى ضمان امتثال المؤسسات المالية ("الجهات الرقابية المالية") و/أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي للهيئات غير العامة (التي قد تشمل أنواعاً معينة من هيئات التنظيم الذاتي) أن تتمتع بسلطة الرقابة على المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة وفرض العقوبات عليها فيما يتعلق بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي أيضاً تمكين هذه الهيئات غير العامة بموجب القانون من ممارسة الوظائف التي تؤديها، وأن تخضع للرقابة من قبل سلطة مختصة فيما يتعلق بهذه الوظائف.

69. عند تقييم المخاطر المرتبطة بالترتيبات القانونية الأجنبية في الدولة التي يُدار فيها الصندوق أو الدولة التي يقيم فيها الوصي أو ما يعادله، تستطيع الدول استخدام المعلومات المتاحة للعامة حول الأنواع المختلفة والأشكال والميزات الأساسية للصندوق الاستئماني المباشرة أو الترتيبات القانونية المماثلة الأخرى التي يحكمها نظام دولة أخرى، وكيفية إنشاؤها وإمكانية الحصول على المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي.

تقييم المخاطر المتعلقة بالترتيبات القانونية الأجنبية التي لها رو ابط كافية مع الدولة

70. ولضمان فهم المخاطر والتخفيف منها، ينبغي للدول تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها فيما يتعلق بالترتيبات القانونية الأجنبية، والتي تربطها روابط كافية بالبلد، واتخاذ الخطوات المناسبة لإدارة المخاطر التي تحددها والتخفيف منها. ويمكن تحديد ما يشكل رابطاً كافياً على أساس المخاطر.[17] وقد يكون سياق الدولة وظروف الصندوق الاستئماني مهمين عند تحديد الرابط الكافي.

71. تتضمن الأمثلة على الروابط مع بلد معين والمنصوص عليها في المذكرة التفسيرية للتوصية 25 ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

أ) يكون لدى الصندوق الاستئماني أو الترتيب القانوني المماثل أو الوصي أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في ترتيب قانوني مماثل علاقات عمل كبيرة ومستمرة مع المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة في الدولة. ويمكن أن يكون للأعمال التجارية الكبيرة علاقة بحجم السوق أو تأثير النشاط التجاري في السوق أو المجالات/القطاعات التي يعمل فيها الصندوق الاستئماني أو الترتيب أو الوصي أو ما يعادله.

ب) يكون لدى الصندوق الاستئماني أو الترتيب القانوني المماثل أو الوصي أو لأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في ترتيب قانوني مماثل عقارات كبيرة أو استثمارات محلية أخرى في الدولة. وقد تشمل الأمثلة على مثل هذه الاستثمارات المحلية الأخرى (على سبيل المثال لا الحصر) الاستثمار في سوق الأوراق المالية. ويمكن تحديد العقارات الكبيرة أو الاستثمارات المحلية الأخرى بالإشارة إلى متوسط سعر العقار وسوق الأصول الموجود في الدولة أو كمية العقارات المملوكة.

ت) يخضع الصندوق الاستئماني أو الترتيب القانوني المماثل أو الوصي أو لأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في ترتيب قانوني مماثل للضريبة في البلد (على سبيل المثال، ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، وضريبة الملكية، وضريبة الثروة).

72. بالإضافة إلى الأمثلة المقدمة في المذكرة التفسيرية للتوصية 25، قد تتضمن الروابط الكافية الحالات التي تمتلك فيها صناديق استئمانية أجنبية أو ترتيبات قانونية مماثلة، أو ضبط شخصيات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أُنشئت داخل البلد.

73. يجوز للدول أن تأخذ في الاعتبار العوامل المحددة فيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية التي تحكمها بلدانها أو تديرها أو حيث يقيم الوصي في بلده عند وضع إطار لتقييم المخاطر للصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية التي تربطها روابط كافية ببلدها. وينبغي لها أيضاً أن تأخذ في الاعتبار العوامل ذات الصلة بروابط الصناديق الاستئمانية مع بلدها.

17 للاطلاع على الحاشية رقم 71 من المذكرة التفسيرية للتوصية 25، "يجوز للدول تحديد ما يعتبر رابطاً كافياً على أساس المخاطر. قد تشمل أمثلة اختبارات الكفاية، على سبيل المثال لا الحصر، عندما يكون للصندوق/الترتيب القانوني المماثل أو الوصي أو ما يعادلهم من أشخاص آخرين في ترتيب قانوني مماثل علاقات عمل كبيرة ومستمرة مع المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة، أو لديه استثمارات عقارية/محلية أخرى كبيرة، أو مقيم ضريبي في الدولة."

آليات الوقاية من المخاطر والتخفيف منها

74. ينبغي للدول أن تتخذ الخطوات المناسبة لإدارة وتخفيف المخاطر التي تم تحديدها في تقييم المخاطر على أساس المتطلبات المنصوص عليها في التوصية 25، والتوصيات الأخرى ذات الصلة (التوصية 10، والتوصية 24، والتوصية 22). وتحقيقاً لذلك، ينبغي أن يكون تقييم المخاطر شاملاً وأن يتضمن تحليلاً كافياً للمصادر وطبيعة ومدى المخاطر المعنية.

75. وللتخفيف من المخاطر المذكورة أعلاه، من الضروري تحديد السمات المحددة التي تميز كل نوع من أنواع الصندوق الاستئماني أو الترتيب القانوني المماثل بشكل واضح، وخاصة أهداف الترتيب.

76. فيما يلي توضيح للتدابير الوقائية التي تهدف إلى تخفيف المخاطر. بعض هذه التدابير إلزامية بموجب التوصية 25 (أو التوصية 22 والتوصية 23)، في حين يتجاوز بعضها المعايير القائمة، ولكنها قد تساعد في تخفيف المخاطر:

العناصر الإلزامية

- فهم قوي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة.
- العقوبات المفروضة على الصناديق التي تعمل في بلدها ولكنها تتجاوز متطلبات التسجيل من خلال التسجيل في بلد آخر.
- آليات الرقابة على الأشخاص الذين يديرون الصناديق على أن لا يكونوا من مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية (على سبيل المثال، المحامون والمحاسبون).
- آليات لتعزيز العناية الواجبة من جانب المؤسسات المالية/الأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تربطها علاقات عمل مع صناديق استئمانية أو ترتيبات قانونية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً وبما يتماشى مع النهج القائم على المخاطر.
- آليات للتحقيق في انتهاكات متطلبات التسجيل أو قواعد الإبلاغ عن المستفيد الحقيقي حيثما وجدت، مع مراعاة خاصة للتهديد الذي تشكله الترتيبات ذات المخاطر الأعلى ذات الصلة.
- توفير قدرات وصلاحيات إنفاذ كافية للجهات المختصة.
- توفير قدرات وصلاحيات إنفاذ وتحقق كافية لسجل الصناديق الاستئمانية (إن وجد)، وسجل المستفيد الحقيقي (إن وجد)، ومشرفي مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية أو أي هيئة عامة أخرى ذات صلة.
- تقديم نظام للتعاون الدولي لتوفير التعاون الدولي السريع والبناء والفعال فيما يتعلق بالمعلومات، بما في ذلك معلومات المستفيد الحقيقي بشأن الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة.

التدابير التخفيفية الإضافية

- سجل للصناديق الاستئمانية التي يتم إدارتها في الدولة المتواجد فيها الصندوق أو الدولة التي يقيم فيها الوصي أو ما يعادلهم.
- سجل للصناديق الاستئمانية التي تخضع لقوانين دولة ما (حيث ينص القانون على أن الصندوق الاستئماني لا يتمتع بالأهلية القانونية دون هذا التسجيل).
- وضع متطلبات الترخيص أو التسجيل للأوصياء المحترفين.
- تطبيق التوصيات من التوصية 10 إلى التوصية 12: (أ) الأوصياء غير المحترفين، و(ب) المدراء المحترفين للصندوق الاستئماني على أن لا يكونوا من مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية.

- آليات تطبيق متطلبات الإفصاح على الترتيبات القانونية المتواجدة في بلد ما، أو تمتلك أصول كبيرة فيه، أو قدمت طلب التسجيل فيه، بالإضافة إلى تطبيق متطلبات الإفصاح على الترتيبات القانونية التي تتلقى تمويلاً من مصادر أجنبية أو من مصادر تعتبر عالية المخاطر.
- تقديم ترتيبات تمكّن الجهات الفاعلة في قطاعات محددة وخاصة تلك التي تعتبر أكثر عرضة للخطر من اكتشاف الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها.
- إدخال التدابير التشريعية، مثل أحكام مكافحة الإساءة، وفرض حدود على التدابير المعرضة بشكل خاص للإساءة، ومتطلبات الإفصاح للأطراف الأخرى في الصندوق وما إلى ذلك.

77. وبموجب معايير مجموعة العمل المالي، لا توجد متطلبات إلزامية للتسجيل فيما يخص بالصناديق الاستئمانية المباشرة والترتيبات القانونية المماثلة التي تحكمها أنظمة الدولة. ومن هذا السياق، من المعترف به أن الدولة قد تجد صعوبة في تحديد مدى الاستخدام الأجنبي للصناديق الاستئمانية التي تخضع لأنظمتها.

78. وينبغي للدول أن تجري تقييماً لنقاط الضعف ضمن إطارها القانوني في هذا الصدد للتخفيف من احتمال إساءة استخدام غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

4. معلومات كافية ودقيقة ومحدثة

معلومات أساسية

79. ينبغي للدول أن تضمن وجود معلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن الصناديق الاستئمانية أو الترتيبات القانونية المماثلة الأخرى، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموصي والوصي والمستفيد والتي يمكن الحصول عليها أو الوصول إليها بكفاءة وفي الوقت المناسب من قبل الجهات المختصة. تصف المذكرة التفسيرية للتوصية 25 هذه المعلومات بأنها تشمل المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي، وتنص على أن الالتزام بالحصول على المعلومات والاحتفاظ بها يُفرض على الوصي أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة.

80. المقصود بالمعلومات الأساسية حول الصندوق الاستئماني أو الترتيب القانوني المماثل هي كالتالي:

- معرّف الترتيب القانوني (على سبيل المثال: الاسم ورقم التعريف الضريبي أو ما يعادله إن وجدت).
- صك استئماني (أو ما يعادله)[18] وأهداف إنشاء الصندوق إن وجدت[19].
- مقر إقامة الوصي أو ما يعادله أو المكان الذي يتم فيه إدارة الترتيب القانوني[20].

81. قد تضع الدول آليات للترتيبات القانونية تتضمن عناصر تعريف فريدة تسهل تحديد هويتها بشكل جازم. وفي بعض الدول، قد تكون هناك قيود على استخدام وتبادل المعرّفات الضريبية أو غيرها من المعرّفات أو الصناديق الاستئمانية، وقد لا تحتوي الترتيبات القانونية المماثلة على معرّفات ضريبية. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من المناسب النظر في تطوير آليات أو إجراءات بديلة لضمان إمكانية تحديد الترتيبات القانونية.

18 يجب أن يكون الصك الاستئماني متاح كمصدر للتحقق من المعلومات الأساسية المقدمة حول الأدوات.

19 يتم تحديد أهداف الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى المماثلة بشكل عام من خلال الصكالاستئماني والمستندات الأخرى المصاحبة.

20 يتم عادةً تعريف الإقامة أو المقر الشخصيات الطبيعية والاعتبارية من خلال الإطار القانوني للبلد.

82. تشمل الأداة الاستئمانية (الصك الاستئماني) على شروط الصندوق الاستئماني ويمكن أن تحدد من هم أطراف الصندوق أو الترتيب القانوني المماثل، بالإضافة إلى حقوقهم والتزاماتهم. ويمكن أن تتضمن أيضاً على سبب إنشاء الصندوق الاستئماني والذي يساهم في فهم الهدف منه. بالإضافة إلى ذلك، وقد يتم أيضاً تحديد بعض الحقوق والالتزامات مثل تحديد المستفيدين والأهداف في مستندات أخرى مرفقة مع الصك الاستئماني (على سبيل المثال، خطاب جانبي للصك أو لخطاب الرغبات). عندما يكون أطراف الوصية أو الترتيب القانوني المماثل شخصيات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى، فإن المذكرة التفسيرية للتوصية 25 تنص على أن الدول يجب أن تطلب من الأوصياء أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في ترتيب قانوني مماثل الحصول على معلومات كافية ودقيقة ومحدثة حول المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية والاحتفاظ بها (للاطلاع على المذكرة التفسيرية للتوصية 25.1). كما تشرح المذكرة التفسيرية للتوصية 24.4 المعلومات الأساسية للشخصيات الاعتبارية.

معلومات كافية عن المستفيد الحقيقي

83. ينبغي للدول أن تضع آليات تضمن من خلالها كفاية المعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين في الصناديق الاستئمانية وغيرها من الترتيبات القانونية المماثلة. ويمكن تعريف المعلومات "الكافية" بالمعلومات الوافية لتحديد الأشخاص الطبيعيين الذين يمثلون المستفيدين الحقيقيين ودورهم في الترتيب القانوني. وعندما يكون الوصي (أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في ترتيب قانوني مماثل) وأي طرف آخر في الصندوق (أو الترتيب القانوني) شخصيةً اعتباريةً أو ترتيباً قانونياً، فيجب تحديد المستفيد الحقيقي لهذه الشخصية الاعتبارية أو الترتيب القانوني وفقاً للطرق المحددة في التوصيتين 24 و25.

84. يتعلق متطلب الحصول على معلومات كافية على وجه التحديد بـ"أوصياء أي صندوق استئماني مباشر أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في ترتيب قانوني مماثل، والذين يقيمون في بلدهم أو يديرون أي صندوق استئماني مباشر أو ترتيبات قانونية مماثلة في بلدهم" (وفقاً للمذكرة التفسيرية للتوصية 25).

85. يجب أن يكون الصك الاستئماني أو وثيقة الترتيبات القانونية الأخرى هو المصدر الأساسي للمعلومات حول أطراف الصندوق. وفي حين أنه من المتوقع أن يتم تضمين المعلومات الكافية حول الصندوق الاستئماني في الصك الاستئماني، وقد يتم تضمين بعض المعلومات في مستندات أخرى مرفقة مع الصك الاستئماني.

86. وفقاً للمذكرة التفسيرية للتوصية 24، تتضمن أمثلة المعلومات التي تهدف إلى تحديد الشخصيات الاعتبارية وهم المستفيدون الحقيقيون وتتضمن أيضاً على بيانات الاسم الكامل والجنسية والتاريخ الكامل ومكان الميلاد والعنوان السكني ورقم الهوية الوطنية ونوع الوثيقة ورقم التعريف الضريبي أو ما يعادله في بلد الإقامة.

87. يجب أن توضح المعلومات التي تم الحصول عليها بشأن دور المستفيد الحقيقي في الترتيب القانوني ما إذا كان هذا المستفيد الحقيقي هو الموصي أو الوصي أو الولي أو المستفيد أو شخصاً طبيعياً يمارس السيطرة الفعلية النهائية على الصندوق (للاطلاع على الفقرة 38).

88. عندما يكون أطراف الصندوق الاستئماني شخصيات اعتبارية أو ترتيبات قانونية، فيجب أن تتضمن المعلومات المتعلقة بهؤلاء الأطراف معلومات عن المستفيدين الحقيقيين، بما في ذلك الوسائل والآليات التي يستخدمها المستفيد الحقيقي المنتفع من ملكية المستفيد الحقيقي ونطاق مصلحته المنتفعة في الشخصية الاعتبارية أو الترتيب القانوني. وقد تتضمن المعلومات الأخرى التي قد تكون مفيدة معلومات عن الوسطاء القانونيين أو الكيانات القانونية المشاركة في السلسلة.

89. كما نصت عليه المذكرة التفسيرية للتوصية 25 والنهج القائم على المخاطر، لا يُتوقع من الأوصياء وما يعادلهم الحصول على معلومات كافية ودقيقة تماماً عن المستفيدين من الصندوق الاستئماني والترتيب القانوني المماثل الذي يتم تحديده حسب الخصائص أو الفئة حتى يصبح الشخص مؤهلاً كمستفيد في وقت الدفع أو عندما ينوي المستفيد ممارسة الحقوق المكتسبة. وفي مثل هذه الحالات، من المتوقع أن يحصل الوصي على المعلومات التي تحدد بوضوح خصائص أو فئة

المستفيدين ويحتفظ بها. ومع ذلك، عندما يصبح المستفيدون مؤهلين، يجب على الوصي الحصول على المعلومات المتعلقة بهويتهم والاحتفاظ بها. وقد تقرر الدول أيضاً أنه ليس من الضروري تحديد المستفيدين الأفراد من بعض الصناديق الخيرية أو الصناديق غير الخيرية المسموح بها نظامياً. وينبغي أن يستند هذا القرار على تقييم المخاطر لهذا النوع من الصناديق وينبغي أن يتماشى بشكل واضح مع نتائج هذا التقييم.

90. قد يتبنى الأوصياء نهجاً قائماً على المخاطر لتحديد معلومات مانحي السلطة التي ينبغي لهم الاحتفاظ بها. وعلى سبيل المثال، عندما تكون فئة مانحي السلطة واسعة جداً، فقد يكون من المناسب الاحتفاظ بخصائص هذه الفئة والتي تسهل على الوصي تحديد ما إذا كان هذا المستفيد عضواً في هذه الفئة بشكل دقيق.

91. عندما يتم تحديد الأفراد كمانحي سلطة، يجب على الوصي الحصول على تفاصيل كافية والاحتفاظ بها على الأقل ليكون قادراً على تحديد هوية هذا الفرد والتحقق منها في حالة ممارسة الوصي لسلطة تقديرية أو سلطة لصالح مانحي السلطة مما يؤدي إلى تحديد المستفيد.

92. ليس من الضروري الحصول على وثائق هوية رسمية لأن مانحي السلطة قد لا يكونوا على علم بوجود الصندوق الاستئماني. وفي مثل هذه الحالة، تشمل تدابير التحقق القائمة على المخاطر ما يلي:

أ) الحصول على إعلان يؤكد تفاصيل هوية موضوع التوكيل من مانح السلطة (في حالة الأوصياء).

ب) الاعتماد على أي تفاصيل هوية قد تكون متاحة في الصك الاستئماني أو خطاب الرغبات أو أي وثيقة مماثلة.

ت) التحقق من المعلومات من مصادر متاحة للعامة أو سجلات يمكن الوصول إليها.

معلومات دقيقة عن المستفيد الحقيقي

93. يمكن للدول أن تتبنى آليات تحقق مختلفة في المراحل المختلفة (كما هو موضح أدناه) لضمان دقة معلومات المستفيد الحقيقي (الفقرة 6 من المذكرة التفسيرية 25).

94. يمكن أن تشمل عملية التحقق من معلومات المستفيد الحقيقي مراجعة المستندات المقدمة (على سبيل المثال، صك الاستئمان وأي مستند آخر يحدد من هم المستفيدين الحقيقين، مثل خطابات الرغبات وما إلى ذلك). قد تتضمن عملية التحقق أيضًا، اعتمادًا على مستوى المخاطر والشخص الذي يجري عملية التحقق (على سبيل المثال، الأوصياء أو السلطات)، استخدام وثائق الهوية الصادرة عن الحكومة، والتحقق بمقارنة المعلومات مع قواعد البيانات الحكومية ذات الصلة وغيرها من قواعد البيانات المتاحة (على سبيل المثال، سجلات الحسابات المصرفية، وسجلات الهوية الوطنية والمتعلقة بالسكان، وسجلات هوية دافعي الضرائب، وسجلات الأراضي والمركبات).

95. تتم عملية التحقق من هوية المستفيدين الحقيقين خلال مراحل أو عمليات متعددة، وذلك اعتمادًا على النهج المتبع في حفظ معلومات المستفيد الحقيقي في كل دولة. ويمكن أن يتضمن النهج المختار وسائل للتحقق مثل:

أ) من قبل الأوصياء والأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في ترتيب قانوني مماثل، في جميع الحالات.

ب) من قبل السلطة (السلطات) أو الهيئة (الهيئات) المسؤولة عن تسجيل المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي للصناديق الاستئمانية أو غيرها من الترتيبات القانونية المماثلة في الحالات التي تم فيها إنشاء سجل مركزي.

ت) من قبل السلطة (السلطات) الأخرى التي تمتلك أو تحصل على معلومات عن الصناديق الاستئمانية/الترتيبات القانونية المماثلة، والأوصياء/من يعادلهم.

ث) من قبل الوكلاء ومقدمي الخدمات، بما في ذلك مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية والمستشارين الاستثماريين والمحامين والمحاسبين أو المؤسسات المالية عندما يقومون بإنشاء أو تشغيل أو إدارة ترتيب قانوني، وكذلك المؤسسات المالية في سياق إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء وفقًا للتوصية 10، والأعمال والمهن غير المالية المحددة في سياق إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء وفقًا للتوصية 22.

96. وبينما قد تختلف وسائل التحقق على أساس المخاطر والسياق والأهمية النسبية، فمن المهم أن تكون معايير تحديد هوية المستفيد الحقيقي والتحقق منها، على أية حال، متسقة مع المتطلبات ذات الصلة المعمول بها (وخاصة تلك المعمول بها في العناية الواجبة تجاه العملاء وفقًا للتوصية 10 أو 22). وينبغي أن تشتمل تدابير التحقق على المكونين التاليين:

ج) **التحقق من الهوية:** ينبغي اتخاذ الخطوات المناسبة للتحقق من هوية أي شخص طبيعي مسجل كمستفيد حقيقي.

ح) **التحقق من الحالة:** ينبغي اتخاذ الخطوات المناسبة للتحقق من أساس تحديد الشخص باعتباره المستفيد الحقيقي.

97. الهدف من وضع آلية واضحة للتحقق من معلومات المستفيد الحقيقي هو تقليل مخاطر المعلومات غير الدقيقة والسماح بتطبيق قواعد الشفافية المتعلقة بالمستفيد الحقيقي. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني مطلقاً اتباع نهج خالي من الأخطاء تماماً، انما عملية تهدف إلى زيادة الثقة بالمعلومات ورصد الأخطاء أو المغالطات أو التناقضات الواضحة وتصحيحها بطريقة منهجية. يمكن للدول النظر في تفعيل الفحوصات الآلية حيثما أمكن ذلك لتقليل عبء التحقق وزيادة سرعة المعالجة.

98. يمكن للدول اتباع نهج قائم على المخاطر يعتمد على التحليل الأساسي للمخاطر لإجراء عملية التحقق. وينبغي تعزيز نطاق و/أو تكرار تدابير التحقق في الحالات ذات المخاطر الأعلى (الترتيبات القانونية ذات الهياكل المعقدة عبر دول متعددة،

أو الترتيبات القانونية التي تم تحديدها على أنها عالية المخاطر في تقييم المخاطر، أو الترتيبات القانونية التي لديها سوابق في تقديم معلومات غير دقيقة عن المستفيد الحقيقي، أو في حالة عدم الحصول على الوثائق الكافية).

99. تبعاً للنهج المبين في الفقرة 95 أعلاه، يمكن التحقق من المعلومات في الحالات الآتية:

- عند تأسيس الصندوق الاستئماني.
- عند تسجيل الصندوق الاستئماني في السجل المركزي.
- عند حدوث أي تغيير (على سبيل المثال، تغيير في وصي الصندوق الاستئماني).
- عندما تصبح هوية الكيان واضحة (على سبيل المثال، عندما يصبح عنصر في فئة ما مستحقًا لمبلغ أو عندما يتم تحديد المسيطر النهائي).
- عندما يبرم الصندوق الاستئماني اتفاقيات مع مؤسسة مالية أو هيئة حكومية (مثل فتح حساب مصرفي أو شراء عقار أو تقديم إقرار ضريبي) .
- عند حدوث تبادل آلي للمعلومات مع أنظمة وطنية موثوقة، ومدى تكرر ذلك سيعتمد على النهج القائم على المخاطر.

100. في حالة وجود علاقة عمل قائمة، قد يكون من المناسب التحقق من استمرارية دقة المعلومات. ويعتمد تكرار عمليات التحقق هذه على تقييم المخاطر بما في ذلك عوامل مثل:

- قيمة المعاملات أو التعاملات ومدى تكررها.
- أهمية المعلومات من حيث معالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- احتمالية تغير المعلومات.
- الالتزامات والضوابط القانونية الأخرى ذات الصلة.
- سهولة التحقق من المعلومات.
- مصدر وقيمة الأصول المودعة بالصندوق الاستئماني.
- بلد المنشأ وبلد الإقامة للموصي والولي والأطراف الأخرى للصندوق الاستئماني بما في ذلك مانحو السلطة.
- حالة الشخص الخاضع للسلطة أو أي طرف آخر ذو صلة (على سبيل المثال، سواء كان شخصًا سياسيًا أو عميلاً آخر عالي المخاطر).
- مدى تعقيد هيكلة الصندوق الاستئماني.
- الغرض من تسوية الممتلكات الاستئمانية.

101. يمكن أيضًا استخدام آليات التحقق المعززة لاكتشاف عدم الدقة في معلومات المستفيد الحقيقي و/أو الإخفاء المتعمد، مثل علاقات المرشحين غير المفصح عنها. ويمكن إجراء مثل هذه الفحوصات ذات الطابع الاستقصائي من قبل جهات إنفاذ القانون. وفي الدول التي تتطلب الاستعانة بوسيط محترف لتأسيس الصناديق الاستئمانية أو الترتيبات القانونية المماثلة، قد يُطلب من الوسطاء المحترفين الخاضعين للتنظيم إجراء مثل هذه الفحوصات المعززة. وفي المربع رقم 4-1 أدناه أمثلة على آليات الكشف عن عدم الدقة.

المربع 4-1. آليات الكشف عن عدم دقة المعلومات والتخفيف منها

لتمكين إجراءات التحقق من المعلومات، قد تنظر الدول في وضع آليات تتيح ما يلي:

- تسهيل وصول الكيانات المبلغة إلى المعلومات بحيث يمكنهم استخدامها - على سبيل المثال - لاستكمال التزامات العناية الواجبة تجاه العملاء.
- الفصل في تقارير الاختلاف وأنظمة التغذية العكسية: إذا كانت تعتمد الدول على سجل للمستفيد الحقيقي، ينبغي أن تنظر في تنفيذ نظام لمراجعة تقارير الاختلافات والفصل فيها بطريقة عادلة وفعالة، مع التركيز على الإجراءات القانونية والنهج القائم على المخاطر. يجب إبلاغ الأوصياء والأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في الترتيبات القانونية المماثلة الأخرى في الوقت المناسب بالاختلافات المبلغ عنها (مع الأسباب) حيث يمكن هكذا تصحيح البيانات في الوقت المناسب (مع تجنب تزويدهم بمعلومات سرية، حيثما ينطبق ذلك). وعند حل الاختلاف، يجب على الدول النظر في إخطار الكيان المبلّغ لمواءمة جميع المعلومات.
- حفظ السجلات: يجب أن تنظر الدول في تسجيل المعلومات بشكل صحيح، بحيث يدرك المستخدمين المحتملين لهذه المعلومات، أن هذه البيانات قد لا تكون لازمة أو دقيقة أو محدثة.

يجب مراعاة اعتبارات الخصوصية بالإضافة إلى أنظمة خصوصية البيانات وسرية العميل والمخاوف الأخرى ذات الصلة عند تطبيق آليات الكشف عن عدم الدقة. على سبيل المثال، ينبغي اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة لمنع تسرب البيانات.

102. أيا كانت الآليات المستخدمة، قد تطلب الدول أيضًا الافصاح بصحة واكتمال المعلومات التي تم الكشف عنها في وقت تقديم البلاغ[21]. في حين أن الافصاح سيضع العبء الأساسي المتمثل في تقديم معلومات صادقة على الطرف (الأطراف) المقدم للبلاغ، إلا أن هذا لا ينبغي أن يحل محل جهود التحقق المختلفة التي يبذلها الشخص الذي يتلقى المعلومات. وينبغي أن ينص الإطار القانوني المعمول به أيضًا على تطبيق عقوبات رادعة في حالة ثبوت تقديم افصاح كاذب أو غير دقيق.

103. قد تنظر الدول في إنشاء التزام على الأطراف والمستفيدين الحقيقين من الصناديق الاستئمانية بتزويد الوصي، عند الطلب أو بشكل تلقائي، بأي معلومات ذات صلة لضمان دقة المعلومات، فضلاً عن التأكد من أن المعلومات محدثة.

التحقق من هوية المستفيد الحقيقي

104. في عمليات التحقق من الهوية، ينبغي اتخاذ الخطوات المناسبة لإثبات أن الشخص الاعتباري، الذي تم تحديده على أنه المستفيد الحقيقي، موجود بالفعل ومن يدعي أنه هو، على سبيل المثال، من خلال مراجعة وثائق الهوية الرسمية الصادرة عن الحكومة أو غيرها من المستندات أو المعلومات الموثوقة. الهوية هي مزيج من "السمات" التي تخص شخصًا بمفرده، مثل الاسم وتاريخ الميلاد والجنسية. على سبيل المثال، في حالة السجلات، يمكن إجراء هذا التحقق عن طريق التبادل الآلي للبيانات مع نظام وطني موثوق به مثل سجل الإقامة، أو سجل الضرائب، أو قاعدة بيانات جوازات السفر أو المعلومات الانتخابية، وسجلات الحسابات البنكية، وغيرها من سجلات السكان والمركبات أو الأراضي إذا كان هذا التبادل الآلي يوفر نفس المستوى من الضمان.

105. عند التحقق من هوية الشخص، يجب مراعاة قوة الأدلة. ويتعلق هذا بكمية ومصداقية بيانات المصادر المستقلة أو الوثائق أو المعلومات المتوفرة، يجب كذلك تبني منهج يعتمد على تحليل وتقييم المخاطر. للتحقق من هوية المستفيد الحقيقي

21 من الطرف الذي يقدم المعلومات، والذي يمكن أن يشمل الأشخاص الاعتباريين أو ممثليهم أو مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية أو مقدمي الخدمات الآخرين.

الموجود في الخارج، يجب أن يتخذ الطرف المتلقي لمعلومات المستفيد الحقيقي التدابير الواجبة للتحقق من صحة المستندات القانونية المقدمة من الخارج.

106. تعتبر معلومات الهوية دقيقة حين يتم التحقق منها باستخدام مستندات أو بيانات أو معلومات موثوقة. يتم تحديد نوع ومدى إجراءات التحقق حسب مستوى المخاطر التي تشكلها علاقة العمل أو المعاملة العرضية التي يتم اجرائها. يعتمد مستوى المخاطر على عناصر مختلفة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أ) مصدر وقيمة الأصول المودعة بالصندوق الاستئماني.

ب) بلد المنشأ وبلد إقامة الموصي والولي والأطراف الأخرى للصندوق الاستئماني بما في ذلك مانحو السلطة.

ت) حالة الشخص المانح للسلطة أو أي طرف آخر (على سبيل المثال، سواء كان شخصًا سياسيًا أو عميلاً آخر عالي المخاطر).

ث) مدى تعقيد هيكلة الصندوق الاستئماني.

ج)الغرض من تسوية أموال الصندوق الاستئماني، إن كان معلوماً.

التحقق من حالة المستفيد الحقيقي

107. بناءً على مستوى المخاطر، يمكن أن تشمل عملية التحقق من حالة المستفيد الحقيقي، على سبيل المثال لا الحصر، العناصر التالية:

أ) هل ينطبق على الشخص الذي تم تحديده على أنه المستفيد الحقيقي تعريف المستفيد الحقيقي من الصندوق أو الترتيب القانوني المماثل؟ أي هل الشخص الذي تم تحديده على أنه المستفيد الحقيقي هو الموصي/الوصي/الولي/المستفيد أو مانح السلطة للصندوق/الترتيب القانوني المماثل؟

ب) هل هناك أي أشخاص آخرين يمكنهم ممارسة السيطرة الفعالة النهائية على الصندوق؟ هل يقوم الموصي أو أي من المستفيدين بدور المرشح؟

ت) هل هناك أي أشخاص اعتباريين/ترتيبات قانونية بين أطراف الصندوق/الترتيبات القانونية المماثلة؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل تم تحديد الأشخاص الطبيعيين الذين هم المستفيدين الحقيقين؟

ث) هل هناك أي ترتيبات مرشحين تشمل الأطراف في الصندوق الاستئماني/الترتيبات القانونية المماثلة؟ إذا كان الأمر كذلك، هل تم تحديد الشخص الطبيعي الذي يقوم بالترشيح (أو المستفيدين الحقيقين إذا كان المرشح شخصاً اعتبارياً/ترتيبًا قانونياً)؟

108. نظرًا لأن حالة المستفيد الحقيقي قد تتغير بمرور الوقت، فقد تنظر الدول في اشتراط التحقق من المعلومات عند تحديثها (بدلاً من الاعتماد ببساطة على عمليات التحقق التي يتم إجراؤها عند تأسيس الصندوق الاستئماني و/أو تسجيل المعلومات في السجل المركزي). ويمكن أن تكون البيانات التاريخية التي تم جمعها مع مرور الوقت مفيدة أيضًا للسلطات الوطنية أو المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

معلومات محدثة عن المستفيد الحقيقي[22]

109. يجب على الدول أن تطلب من الأوصياء والأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في الترتيبات القانونية المماثلة الحصول على معلومات محدثة عن المستفيد الحقيقي والاحتفاظ بها، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للسلطات المختصة. ويجب على الدول أيضًا النظر في وضع تدابير لتسهيل الوصول إلى هذه المعلومات من قبل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تلتزم بالمتطلبات الواردة في التوصيتين 10 و22.

110. من أفضل الممارسات لضمان تحديث المعلومات، قد تنظر الدول في اشتراط التحقق الدوري من صحة معلومات المستفيد الحقيقي بناءً على نهج قائم على المخاطر، مثل مراجعة المعلومات أو التأكد منها. ويمكن النظر في تطبيق مثل هذا التحقق المنتظم بالنسبة للأوصياء أو من يعادلهم، وكذلك بالنسبة للآليات الأخرى المستخدمة لضمان وصول المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والسلطات المختصة إلى هذه المعلومات. يمكن أن تساهم عمليات التحقق المنتظمة في الكشف عن التغييرات في المستفيد الحقيقي وستكون مفيدة إذا فشل الوصي أو ما يعادله دون قصد في تحديد هذه التغييرات والإبلاغ عنها.

111. في حالة الترتيبات القانونية، تشمل الحالات المعينة التي قد تستدعي تحديث المعلومات ضمن "الإطار الزمني المعقول" عندما يصبح من الممكن الكشف عن المستفيدين الذين تم تحديدهم مسبقًا بحسب الفئة أو الخصائص نتيجة، على سبيل المثال، لانتهاء فترة التراكم أو بعد انتهاء فترة الوصي على صندوق استئماني يُستخدم وفقا للسلطة التقديرية في ممارسة صلاحياتهم التقديرية لتحديد المستفيدين.

112. عندما تكون هناك تغييرات في أي من المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي للصناديق الاستئمانية أو الترتيبات القانونية المماثلة (على سبيل المثال، إضافة مستفيدين جدد، أو تعيين أوصياء مشاركين أو ولاة، أو تغييرات في تفاصيل هوية الأطراف الحالية)، فمن المتوقع أن يحصل الأوصياء على هذه المعلومات والتحقق منها خلال فترة زمنية معقولة من وقت حدوث التغيير. بالإضافة إلى ذلك، اعتمادًا على الآلية التي تستخدمها الدولة لضمان إمكانية وصول السلطات المختصة إلى المعلومات المحدثة، يجب أن يكون لدى الدول آليات تضمن تحديث المعلومات خلال إطار زمني معقول.

113. يمكن أن يكون الإطار الزمني المعقول لتحديث المعلومات أقصر في الحالات التي يقوم الوصي بهذه التغييرات بنفسه (على سبيل المثال، يمارس الوصي سلطته في تعيين المستفيد الحقيقي، أو يحدد الوصي شخصًا باعتباره مانحاً للسلطة) أو عندما يصبح الوصي على علم بهذه التغييرات على الفور (على سبيل المثال، يتطلب بند التعديل في الصك الاستئماني موافقة الوصي لإجراء أي تعديلات). وحيث أنه من السهل على الوصي اكتشاف مثل هذه التغييرات والحصول على المعلومات المحدثة المتوقع حدوثها والتحقق منها خلال فترة زمنية معقولة. في حين أن هذا يعتبر هو القاعدة (أي أن يكون الأوصياء على علم فوري بأي تغييرات تطرأ على الصندوق أو أطرافه)، فقد لا يكون هذا هو الحال دائمًا، على سبيل المثال عندما لا يتم الإبلاغ عن هذه التغييرات ولكن يتم اكتشافها لاحقًا أو لا يتم الإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى الأوصياء.

114. في بعض الحالات، ولضمان بقاء معلومات الملكية الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي محدثة، من المتوقع أن يقوم الأوصياء بإجراء فحوصات دورية للكشف عن أي مستجدات. يتم تحديد مدى تكرار هذه الفحوصات بناءً على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن المتوقع أيضًا أن يقوم الأوصياء بإجراء فحص عند وقوع الأحداث ذات العوامل المحفزة (على سبيل المثال، عند دفع مبالغ كبيرة، تلقي تعليمات من ولي تم تعيينه حديثًا، تسوية الأصول الإضافية في الصندوق).

115. ينبغي على الدول التأكد من احتفاظ الأوصياء بسجل ملكية المستفيد الحقيقي لمدة خمس سنوات على الأقل بعد انتهاء مشاركتهم في الصندوق أو الترتيب القانوني. وتعتبر هذه الأطر الزمنية لحفظ السجلات الحد الأدنى من المتطلبات. وبالتالي، يجوز للأوصياء، من أجل الالتزام بالمتطلبات القانونية الأخرى أو إدارة المسؤوليات، الاحتفاظ بالسجلات لفترات

22 انظر الدليل الإرشادي للتوصية 24 حيث أن المتطلبات تنطبق بالمثل في الحالتين.

أطول. على سبيل المثال، قد تنشأ متطلبات حفظ السجلات لمدة أطول من نظام التوكيل أو قد تكون ضرورية لمحاسبة الشخص عن أعماله بصفته وصي الصندوق.

5. آليات ومصادر الحصول على معلومات المستفيد الحقيقي

116. ينبغي للدول ضمان الوصول الفعال والسريع من قبل السلطات المختصة إلى معلومات كافية ودقيقة ومحدثة حول المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي للصناديق أو الترتيبات القانونية الأخرى المماثلة. وفي هذا الصدد، بخلاف الأوصياء أو ما يعادلهم، ينبغي للدول أن تنظر، بناءً على أساس المخاطر والسياق والأهمية، في استخدام أي من مصادر المعلومات التالية حسب الضرورة (انظر الفقرة 5 من المذكرة التفسيرية للتوصية 25):

أ) سلطة عامة أو هيئة تحتفظ بمعلومات المستفيد الحقيقي للصناديق الاستئمانية أو الترتيبات القانونية الأخرى المماثلة (على سبيل المثال، سجل مركزي للصناديق الاستئمانية؛ أو سجلات الأصول للأراضي، أو الممتلكات، أو المركبات، أو الأسهم، أو الأصول الأخرى التي تحتفظ بمعلومات عن المستفيد الحقيقي للصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى المماثلة، التي تمتلك مثل هذه الأصول). ولا يلزم أن يكون الاحتفاظ بالمعلومات من قبل هيئة واحدة فقط.

ب) السلطات المختصة الأخرى التي تحتفظ أو تحصل على معلومات عن الصناديق الاستئمانية/الترتيبات القانونية المماثلة والأوصياء/ما يعادلهم (على سبيل المثال، السلطات الضريبية، التي تجمع المعلومات عن الأصول والدخل المتعلقة بالصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة الأخرى) شريطة أن تكون هذه المعلومات متاحة وفقًا للمعايير المتفق عليها دوليًا.

ت) الوكلاء أو مقدمو الخدمات الآخرون، بما في ذلك مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات، ومستشاري أو مديري الاستثمارات، أو المحاسبون، أو المحامون، أو المؤسسات المالية.

117. ويتضمن المربع رقم 5-1أدناه أيضًا أمثلة على آليات الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك بعض الآليات الإلزامية بما يتماشى مع المعايير.

المربع 5-1: آليات ضمان توافر معلومات المستفيد الحقيقي

- يُطلب من الأوصياء الحصول على معلومات عن الوصي والموصي والولي (إن وجد) والاحتفاظ بها، والمستفيدين أو فئة المستفيدين، ومانحين السلطة، وأي شخص آخر يمارس السيطرة على الصندوق.
- يمكن للأوصياء الاحتفاظ بالمعلومات بشكل إلكتروني، لضمان قدرتهم على تقديم هذه المعلومات إلى السلطات المختصة عند الطلب، وفي الوقت المناسب.
- يتم الإشراف على الالتزامات المترتبة على الأوصياء وتنفيذها من قبل سلطة مختصة، ويخضع الأوصياء لعقوبات رادعة ومتناسبة عند الإخفاق في الاحتفاظ بالمعلومات المطلوبة، أو لعدم منح السلطات المختصة إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات المتعلقة بالصندوق الاستئماني.
- يُطلب من أوصياء الصناديق الاستئمانية المباشرة الإفصاح عن حالتهم للمؤسسات المالية. تنطبق العقوبات عند تقديم معلومات كاذبة مثل العقوبات الإدارية.

- يقوم مقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية والمحامون والمحاسبون بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء وفهم التزامات العناية الواجبة الخاصة بهم فيما يتعلق بالمستفيد الحقيقي، ويخضعون لإشراف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يتماشى مع التوصية 10.
- ويجوز للسلطات المختصة الأخرى أن تحتفظ أو تحصل على معلومات عن الصناديق الاستئمانية والأوصياء (على سبيل المثال، السلطات الضريبية، التي تجمع المعلومات عن الأصول والدخل المتعلقة بالصناديق الاستئمانية وغيرها من الترتيبات القانونية المماثلة).
- يمكن لأي دولة إنشاء سجل مركزي للصناديق الاستئمانية يتضمن معلومات عن (1)الموصي (الموصين)، (2)الوصي (الأوصياء)، (3)الولاة (إن وجدوا)؛ (4)كل مستفيد (مستفيدين) أو، حيثما ينطبق ذلك، فئة المستفيدين والأشخاص الخاضعين للسلطة، و(5)أي شخص طبيعي آخر (أشخاص طبيعيين) يمارسون السيطرة الفعالة النهائية على الصندوق الاستئماني.

الأوصياء

118. يجب على الدول أن تطلب من أوصياء الصناديق الاستئمانية المباشرة والأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في الترتيبات القانونية المماثلة المقيمين في دولهم أو الذين يديرون أي صناديق ائتمانية مباشرة أو ترتيبات قانونية مماثلة في دولهم، الحصول على والاحتفاظ بمعلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيد الحقيقي للصناديق أو الترتيبات القانونية الأخرى المماثلة.

119. فيما يلي بعض الأمثلة التي ينبغي قراءتها جنبًا إلى جنب مع الاعتبارات العامة الأخرى المشمولة في إرشادات التوصية 24، ذات الصلة بتحديد المستفيد الحقيقي من الصندوق الاستئماني:

أ) قد يكون الفهم الجيد والمعرفة بمبادئ الائتمان ونظام الائتمان ضروريًا لتحديد المستفيد الحقيقي من الهيكل المعقد للائتمان/الترتيب القانوني، بالإضافة إلى الفهم الجيد لبعض الفروق الدقيقة المحددة في نظام الائتمان أو النظام الذي يحكم الترتيبات القانونية الأخرى في دول مختلفة.

ب) وبالمثل، فإن فهم المرونة والأنواع المختلفة من الصناديق الاستئمانية/الترتيبات القانونية قد يكون مفيدًا للتمكن من تحديد ما إذا كان أي شخص آخر يمارس سيطرة فعالة على الصندوق الاستئماني.

منهج التسجيل

120. إن "منهج التسجيل" المنصوص عليه كأحد مصادر معلومات المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية بموجب التوصية 24 يمكن أخذه في الاعتبار أيضًا فيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى بموجب التوصية 25. في حين أن هذا الاعتبار يجب أن يراعي المخاطر والسياق والأهمية النسبية للدول، فمن المحتمل أن يوفر مصدرًا إضافيًا للمعلومات للقاعدة الافتراضية بموجب التوصية 25 التي تقضي بجمع معلومات المستفيد الحقيقي والاحتفاظ بها من قبل الأوصياء أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة. ولذلك يمكن أن تكون إحدى الطرق لضمان حصول السلطات المختصة في الوقت المناسب على معلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيد الحقيقي من الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى بموجب التوصية 25.

121. قد تختار بعض الدول الاحتفاظ بسجل واحد للمستفيد الحقيقي لكل من الأشخاص الاعتباريين وكذلك الصناديق الاستئمانية و/أو الترتيبات القانونية الأخرى. قد يكون هذا هو الحال بالنسبة للدول التي لا تعترف قانونيًا بالصناديق الاستئمانية بموجب تشريعاتها، ولكن ليس بالضرورة هذا هو الحال دائمًا. فقد تختار بعض الدول أيضًا إنشاء سجلات

مختلفة للصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى التي تعكس الطبيعة المختلفة للصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى.

122. يمكن للدول التي تختار الاحتفاظ بالسجلات أن تغطي جميع الصناديق الاستئمانية المباشرة والترتيبات القانونية المماثلة التي يكون أوصيائها أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة مقيمين في دولهم أو يعملون على إدارتها في دولهم. وقد تنظر السجلات أيضًا في تغطية الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة الأجنبية التي لها روابط كافية بالدولة، في حال أظهر تقييم المخاطر وجود مخاطر رئيسية تتطلب تغطية هذه الترتيبات القانونية.

123. ينبغي للدول التي تستخدم سلطة عامة أو هيئة تحتفظ بمعلومات المستفيد الحقيقي أن تنظر في الموارد والخبرات التي ستكون مطلوبة للحفاظ على السجل، والتأكد من أن المعلومات المسجلة في السجل كافية ودقيقة ومحدثة. ويمكن الوصول إليها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

124. يمكن أن تتضمن الآلية التي تنص على وجود سلطة عامة أو هيئة تحتفظ بمعلومات المستفيد الحقيقي بعضًا من السمات التالية أو جميعها. وينبغي قراءتها جنبًا إلى جنب مع الاعتبارات العامة الأخرى التي يغطيها الدليل الإرشادي للتوصية 24:

i. يجب على الأوصياء أو ما يعادلهم تقديم معلومات المستفيد الحقيقي إلى السلطة/الهيئة التي تدير سجل المستفيد الحقيقي للصناديق الاستئمانية.

ii. يتعين على الأوصياء أو ما يعادلهم تحديث معلومات المستفيد الحقيقي بانتظام وفي غضون فترة زمنية معقولة بعد أي تغيير.

iii. قد تطلب الدول، التي تطبق النهج القائم على المخاطر، من الأوصياء أو ما يعادلهم تقديم إفصاح فيما يتعلق بالمستفيد الحقيقي وهيكل الملكية. ويمكن أن يشمل ذلك توفير نسخ من الوثائق للتحقق من الهوية.

iv. ينبغي على السلطة العامة أو الهيئة التي تحتفظ بمعلومات المستفيد الحقيقي، بناءً على نهج قائم على المخاطر، إنشاء آليات مختلفة للتحقق من هوية المستفيدين الحقيقين والتأكد أنهم يستوفون بالفعل معايير المستفيد الحقيقي.

v. تتمتع السلطة أو الهيئة العامة التي تحتفظ بمعلومات المستفيد الحقيقي بسلطة فرض عقوبات متناسبة ورادعة وتطبيقها بشكل فعال على الأوصياء أو ما يعادلهم الذين يفشلون في تقديم معلومات عن المستفيد الحقيقي.

vi. يخضع تقديم معلومات غير صحيحة لعقوبات إدارية و/أو جنائية متناسبة ورادعة. يمكن أيضًا تحميل المسؤولية كاملة وبصفة شخصية لمدير الصندوق الاستئماني/أو الترتيب القانوني المماثل، أو أي شخص آخر مكلف بإدارتها.

vii. تطبق السلطة العامة أو الهيئة التي تحتفظ بمعلومات المستفيد الحقيقي هذه العقوبات بانتظام عند انتهاك الالتزامات أو الإبلاغ عن الانتهاكات إلى السلطة المختصة، بما في ذلك تقديم أي تقارير مشبوهة إلى السلطة المختصة إذا اعتبر ذلك ضروريًا في السياق.

viii. تقوم السلطة أو الهيئة العامة التي تحتفظ بمعلومات المستفيد الحقيقي بدور استباقي، بما في ذلك التحقق من المعلومات مقابل مصادر أخرى (مثل البيانات التي تم جمعها من خلال التقارير الدورية المقدمة من قبل أوصياء منظمين محترفين، أو سجلات الأصول أو الضرائب أو سجلات الهوية الوطنية) من خلال التحقق القائم على المخاطر، واستخدام التقنيات المناسبة وغيرها، لتحديد العيوب أو التناقضات وتقليل مخاطر الاحتيال على المستندات الداعمة أو الإفصاح غير الصحيح.

ix. تقوم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، والسلطات المختصة إذا كان ذلك مناسباً، بتحديد أي معلومات غير دقيقة تجدها بين معلومات المستفيد الحقيقي التي تحتفظ بها السلطة أو الهيئة العامة ومعلومات

المستفيد الحقيقي المتاحة لها. تتخذ السلطة أو الهيئة العامة التي تحتفظ بمعلومات المستفيد الحقيقي و/أو السلطة الأخرى ذات الصلة الإجراءات المناسبة للتحقيق في هذه الأخطاء وتصحيح المعلومات خلال إطار زمني معقول، حسب الاقتضاء.

السلطات المختصة الأخرى

125. لتعزيز كفاية المعلومات ودقتها وسرعة الوصول لها، يمكن للدول أن تنظر فيما إذا كانت المعلومات المتعلقة بالصناديق الاستئمانية يتم جمعها لأغراض أخرى غير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يمكن للدول أن تنظر في الأساليب التي تضمن وصول السلطات المختصة إلى هذه المعلومات في الوقت المناسب.

126. وفي العديد من الدول، تعد السلطات الضريبية المصدر الأوسع للمعلومات عن ملكية الصناديق الاستئمانية والسيطرة عليها. مع ذلك، لا يجوز لهم الاحتفاظ بالمعلومات إلا إذا كان الصندوق يولّد التزامات ضريبية في الدولة. عادةً، إذا تلقى صندوق ائتماني دخلاً يتجاوز حدًا معينًا، فيجب على الوصي تقديم إقرار ضريبي إلى السلطات الضريبية نيابة عن الصندوق الائتماني. قد يتضمن هذا الإقرار الضريبي معلومات تتعلق بالوصي والموصي وكل مستفيد له دخل خاضع للضريبة من الصندوق الاستئماني في تلك الفترة الضريبية. لكن، لا تطلب جميع الدول إدراج معلومات عن الموصين أو المستفيدين.

127. لدى بعض الدول اتفاقيات للتبادل التلقائي للمعلومات الضريبية مما قد ينص على تبادل أكبر للمعلومات حول الصناديق الاستئمانية بين مختلف الدول. على وجه الخصوص، من خلال هذا النظام، ستقوم الكيانات الملزمة (بما في ذلك البنوك) بالإبلاغ عن بعض معلومات المستفيد الحقيقي للأغراض الضريبية على أساس سنوي إلى سلطة الضرائب المحلية بشأن صندوق استئماني لديه حساب لدى البنك وحيث يكون المستفيد مقيمًا في بلد أجنبي. ستقوم سلطة الضرائب المحلية تلقائيًا بتمرير هذه المعلومات إلى سلطة الضرائب في البلد الأجنبي. يجب النظر فيما إذا كان بإمكان سلطة الضرائب في البلد الأجنبي نقل هذه المعلومات إلى السلطات المختصة الأخرى نظرا لضمانات السرية والبيانات المدرجة في الصك القانوني الذي يوفر التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية.

الوكلاء الآخرون أو مقدمو الخدمات للصناديق الاستئمانية

128. تتطلب التوصية 10 والتوصية 22 من جميع المؤسسات المالية (بما في ذلك مستشارو ومديرو الاستثمارات) والأعمال والمهن غير المالية المحددة (بما في ذلك المحامون وكتاب العدل وغيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين والمحاسبين) أن تكون مطالبة بالالتزام بمتطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء وحفظ السجلات عند دخولهم في علاقة عمل مع ترتيبات قانونية أو القيام بمعاملات عرضية معهم. تُطبّق أيضًا هذه المتطلبات، بموجب التوصية 10 والتوصية 22، على مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية عندما يعملون بصفتهم (أو يرتبون لشخص آخر للعمل بصفته) وصياً للصندوق الاستئماني المباشر أو يؤدون وظيفة مماثلة لشكل آخر من الترتيبات القانونية.

129. يتمثل تأثير هذه المتطلبات بأنه ينبغي على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة للرقابة أو الإشراف ولنظام عقوبات فعال بأن تحتفظ بمعلومات كافية ودقيقة ومحدثة حول المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي للترتيبات القانونية بشكل مستمر وفهم هيكل الملكية والسيطرة على الترتيب القانوني، إلى جانب أعماله وملف المخاطر الخاص به.

الوصول إلى المعلومات

الوصول إلى المعلومات من قبل السلطات المختصة

130. ينبغي أن تمتلك السلطات المختصة، ولا سيما جهات إنفاذ القانون ووحدات التحريات المالية، بصلاحيات الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات التي يحتفظ بها الأوصياء والأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في الترتيبات القانونية المماثلة والأطراف الأخرى، بما في ذلك المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بشأن ما يلي:

أ) المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي للترتيب القانوني؛ و

ب) أي أصول تحتفظ بها أو تديرها المؤسسة المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة، فيما يتعلق بأي صناديق استئمانية أو ترتيبات قانونية مماثلة تربطهم بها علاقة عمل، أو يجرون لها معاملات عرضية.

131. ينبغي للدول أن تنظر في استخدام مصادر مختلفة للمعلومات عند الضرورة لضمان إمكانية الوصول السريع والفعال من قبل السلطات المختصة إلى المعلومات الكافية والدقيقة والمحدثة عن المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي للصناديق الاستئمانية أو غيرها من الترتيبات القانونية المماثلة والأوصياء وأصول الصندوق، وعلى أساس المخاطر والسياق والأهمية النسبية[23].

132. ينبغي على الدول التأكد من أن السلطات المختصة، مثل جهات إنفاذ القانون ووحدات التحريات المالية، لديها صلاحيات كافية للحصول على معلومات دقيقة ومحدثة، إما مباشرة من الأطراف ذات الصلة، أو من طرف ثالث مستقل أو هيئة حكومية. قد يشمل ذلك:

أ) السماح لجهة إنفاذ القانون أو وحدة التحريات المالية بإلزام أحد الأطراف على تزويدهم بالمعلومات أو المستندات ذات الصلة (أي على أساس فردي)؛ و

ب) مطالبة أحد أطراف الصناديق الاستئمانية أو أي طرف مستقل آخر بإخطار هيئة حكومية بشأن معلومات معينة (على سبيل المثال، التغييرات في الملكية).

133. ينبغي على الدول التأكد من أن الإطار القانوني لا يمنع الأوصياء من تزويد السلطات المختصة بالمعلومات ذات الصلة المتعلقة بالصندوق الاستئماني.

134. في الحالات التي تقرر فيها الدول استخدام مصادر معلومات إضافية غير الأوصياء أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في الترتيبات القانونية المماثلة (مثل السلطات أو الهيئات العامة كالسجلات المركزية، أو غيرهم من الأشخاص والكيانات)، ينبغي أن يكون لدى السلطات المختصة المعرفة الكافية عن السلطة أو الهيئة العامة أو الشخص/الكيان الآخر الذي يحتفظ بمعلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي من الصناديق الاستئمانية أو غيرها من الترتيبات القانونية المماثلة والأوصياء وأصول الصناديق، وكيفية الوصول إلى تلك المعلومات. وحسب الاقتضاء، ينبغي للدول أن تنظر في استخدام مصادر إضافية للمعلومات بخلاف الأوصياء أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في الترتيبات القانونية المماثلة (على سبيل المثال، السلطات أو الهيئات العامة مثل السجلات، أو غيرهم من الأشخاص والكيانات)، والتأكد من أن السلطات المختصة واعية وقادرة على الوصول إلى هذه المصادر.

135. وينبغي للأطراف التي تمتلك المعلومات ذات الصلة أن تفهم التزاماتها بالإفصاح، وأن تتعاون بشكل كامل مع السلطات المختصة، وأن تقدم المعلومات في أسرع وقت ممكن وفي إطار زمني يسمح للسلطات بتنفيذ مهامها. عند تطبيق هذا الشرط،

23 انظر الفقرة 5 من المذكرة التفسيرية للتوصية 25.

يجب على الدول التأكد من وجود إطار قانوني أو تنظيمي واضح يسمح بهذا الوصول والإفصاح ويحمي، عند الضرورة، مصدر (أو مصادر) المعلومات من المساءلة عن الإفصاحات المصرح بها.

الوصول إلى المعلومات من قبل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة

136. ينبغي على الدول النظر في اتخاذ تدابير لتسهيل وصول المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة إلى معلومات الصناديق الاستئمانية أو غيرها من الترتيبات القانونية المماثلة التي تحتفظ بها السلطات والأشخاص والكيانات الأخرى (مثل السجلات) لتسهيل الامتثال لالتزامات العناية الواجبة تجاه العملاء، ودعم جهود التحقق التكميلية، مثل الإبلاغ عن التناقضات، مع مراعاة الحماية الكافية للبيانات وضمانات الخصوصية.

137. يتعين على الدول اتخاذ تدابير لضمان إفصاح الأوصياء أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في ترتيبات قانونية مماثلة عن حالتهم للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، وذلك عند، كلا حسب اختصاصه، إقامة علاقة عمل أو تنفيذ معاملة عرضية تتجاوز الحد الأدنى مع المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة. كما لا ينبغي أن يمنعها الإطار القانوني من تزويد المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، عند الطلب، بمعلومات عن المستفيد الحقيقي وأصول الصندوق الاستئماني أو الترتيب القانوني الذي سيتم الاحتفاظ بها أو إدارتها بموجب شروط علاقة العمل.

تكلفة الوصول

138. عندما تختار الدول الاحتفاظ بمعلومات المستفيد الحقيقي من الصناديق الاستئمانية أو غيرها من الترتيبات القانونية المماثلة في السجلات[24]، فقد تختار جعل الوصول إلى هذه المعلومات مشروطًا بدفع رسوم. وينبغي أن تسعى الدول إلى ضمان ألا يؤدي هذا الشرط إلى تأخيرات أو عقبات غير ضرورية أمام الوصول الفعّال والسريع إلى المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي من قبل السلطات المختصة. ومن الممارسات الجيدة أن تنظر الدول في ضمان إمكانية وصول السلطات المختصة إلى هذه المعلومات بدون أي رسوم. أما بالنسبة للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، للمساعدة في تعزيز هدف إتاحة المعلومات بشكل كافٍ، لابد أن تكون رسوم الوصول متناسبة ولا تتجاوز التكاليف الإدارية لإتاحة هذه المعلومات، بما في ذلك تكاليف الصيانة والتطوير المستقبلي لمصدر المعلومات ذي الصلة.

24 انظر الفقرة 5 من المذكرة التفسيرية للتوصية 25.

6. العقوبات

139. يتعين على الدول أن تضمن أن كافة متطلبات الامتثال للتوصية 25 ومذكرتها التفسيرية واضحة وغير مبهمة. ويشمل هذا إما تحمّل الأوصياء أو الأشخاص الذين يمثلون مناصب معادلة المسؤولية القانونية تجاه عدم تنفيذ المهام المتعلقة باستيفاء الالتزامات الواردة في الفقرات 1 و4 و8 و9 من المذكرة التفسيرية للتوصية 25، أو وجود عقوبات فعّالة ومتناسبة ورادعة عند الإخلال بالالتزام. كما ينبغي للعقوبات المفروضة نتيجة لعدم السماح للسلطات المختصة بالوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات المتعلقة بالصناديق الاستئمانية أن تكون فعّالة ومتناسبة ورادعة.

140. وينبغي أن تكون التزامات الأوصياء والأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في ترتيبات قانونية مماثلة منصوص عليها بوضوح في قواعد نظامية مكتوبة ومتاحة للجمهور من أجل تحقيق اليقين القانوني. يجب أن تنص هذه القواعد بشكل مباشر على العقوبات المفروضة على انتهاك الالتزامات المقابلة لمتطلبات الفقرات 1 و4 و8 و9 للتوصية 25. وقد يكون من المناسب أيضًا فرض عقوبات على الكيانات الأخرى التي تعتمد عليها الدولة للحصول على معلومات أساسية كافية ودقيقة ومحدثة عن معلومات المستفيد الحقيقي.

141. عندما تقرر الدول أن تُلزم سلطة أو هيئة عامة بالاحتفاظ بمعلومات عن المستفيد الحقيقي من الصناديق الاستئمانية أو غيرها من الترتيبات القانونية المماثلة، ينبغي لها أن تنظر في منح هذه السلطة أو الهيئة صلاحيات كافية لضمان أن المعلومات التي بحوزتها كافية ودقيقة ومحدثة، بما في ذلك امكانية تطبيق عقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة. ينبغي للسلطات المختصة (مثل جهات إنفاذ القانون ووحدات التحريات المالية) المفوضة بالوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات التي يحتفظ بها الأوصياء والأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في ترتيبات قانونية مماثلة والأطراف الأخرى (مثل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة) أن تتمتع بصلاحيات تخولها من فرض العقوبات في حالة الفشل في توفير مثل هذه المعلومات.

142. حيثما تختار الدول الاعتماد على مصادر أخرى للمعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي، ينبغي لها أن تكفل وجود عقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة لعدم تزويد السلطات المختصة بإمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى معلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي للصناديق الاستئمانية أو غيرها من الترتيبات القانونية المماثلة والأوصياء والأصول الاستئمانية بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

143. ينبغي للدول تطبيق العقوبات على كل من الشخصيات الطبيعية والاعتبارية التي لا تلتزم بمتطلبات التوصية 25. يمكن للدول أيضا، بالاعتماد على تقاليدها القانونية، أن تنسب المسؤوليات وتفرض العقوبات على الشخصيات الاعتبارية، عندما تكون إخلالات الشخص الاعتباري ناجمة عن السلوك المتعمد أو الإهمال من جانب إدارته العليا، أو من قبل الأشخاص المصرح لهم بالتصرف نيابة عنه في إطار ممارسة وظائفهم المهنية. وفي حالات الإخلال بالمتطلبات من جانب الموظفين، يمكن أن تعزى المسؤولية أيضًا إلى الإدارة العليا المسؤولة عن هؤلاء الموظفين.

144. وينبغي أن يكون نطاق العقوبات المفروضة على انتهاكات الالتزامات فعالاً ومتناسباً ورادعاً. يمكن أن تكون مثل هذه العقوبات أو التدابير ذات طبيعة إدارية أو مدنية أو جنائية، ويمكن أن تكون العقوبات مالية وغير مالية. يجب أن يكون نطاق العقوبات واسعًا بما يكفي لتغطية جميع المسؤوليات والسيناريوهات للحالات المحتملة بدءًا من المخالفات البسيطة وحتى الانتهاكات الجسيمة. ويجب أن تكون العقوبات أيضًا متسقة مع خطورة الانتهاكات، وتأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى ذات الصلة (على سبيل المثال، الطبيعة المنهجية والمطولة للانتهاكات). وينبغي توفير الموارد والإجراءات الكافية التي من شأنها أن تسمح للسلطة/السلطات بضمان الكشف الفعّال عن الانتهاكات والمعاقبة عليها.

7. قابلية تطبيق النُظم ذات الصلة ومسائل أخرى

علاقة السوابق القضائية في استيفاء التزامات الأوصياء

145. قد تكون التزامات أوصياء الصناديق الاستئمانية المباشرة أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في ترتيبات قانونية مماثلة مستمدة من أحكام السوابق القضائية.

146. السوابق القضائية التي يتم من خلالها فرض الالتزامات على الأوصياء في أنظمة القانون العام لها طبيعة سابقة ملزمة. يجب أن تتمتع أحكام المحكمة أو السلطة القضائية التي أصدرت القانون بسلطة لزوم ماسبق تقريره، بحيث تكون السلطات القضائية التابعة ملزمة بحكم المحكمة العليا. مبدأ مراعاة ما بُتّ فيه

تطبيق المعايير من قبل مقدمي الخدمات والأوصياء

147. الغرض من هذا القسم هو تقديم التوجيه لمقدمي الخدمات والأوصياء بشأن الحصول على معلومات المستفيد الحقيقي من الصناديق الاستئمانية المباشرة والترتيبات القانونية المماثلة.

مقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية (TCSPs)[25]

148. يؤدي مقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية دوراً هاماً في انشاء وإدارة الترتيبات القانونية. في العديد من الدول، يتم تقديم خدمات الصناديق والشركات (مثل تأسيس الشركات وإدارتها) من خلال مجموعة من مختلف أنواع الكيانات، بما في ذلك المهنيون الخاضعون للتنظيم، مثل المحامين والمحاسبين[26]. على الرغم من أن المحامين والمحاسبين قد يخضعون لتنظيم مهنتهم الأساسية أو أعمالهم التجارية في بعض الدول، فإن تقديم خدمات الصناديق والشركات هو أحد المجالات التي قد يسعى فيها المجرمين إلى إساءة استخدام هذه المهن لإخفاء معلومات المستفيد الحقيقي، مما يستدعي رقابة تنظيمية محددة[27]. وفي العديد من الدول، يتم أيضاً تقديم خدمات الصناديق والشركات من قبل شركات أخرى مختصة في تقديم خدمات الصناديق والشركات، ولكن قد لا تكون خاضعة للتنظيم فيما يتعلق بمهنتها أو أعمالها. إذا لم يكن هناك تنظيم محدد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومشرف محدد، فقد يُترك مثل هؤلاء الأخصائيون دون تنظيم. وبناءً على ذلك، قد يؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بهؤلاء المزودين.

149. وفيما يتعلق بالترتيبات القانونية، عادةً ما يساعد مقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية في انشاء تلك الترتيبات ويعملون كأوصياء أو يشغلون مناصب معادلة في ترتيبات قانونية مماثلة. بصفتهم أوصياء أو أشخاصًا يشغلون مناصب معادلة في هذه الترتيبات القانونية، غالبًا ما يمثل مقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية هذه الترتيبات القانونية في تعاملاتها مع المؤسسات المالية الأخرى والأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تقدم على سبيل المثال خدمات مصرفية أو خدمات مراجعة وتدقيق لهذه الأنواع من العملاء[28].

150. عندما يقوم مقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية بإنشاء أو إدارة الترتيب القانوني أو يقومون بتوفير وصي أو يعملون كأوصياء أو يشغلون مناصب معادلة في ترتيبات قانونية مماثلة، فإنه يتعين عليهم بموجب التوصية 10 فهم

25 راجع إرشادات مجموعة العمل المالي حول النهج القائم على المخاطر لمقدمي الخدمات للشركات والصناديق الاستئمانية (2019)

26 راجع إرشادات مجموعة العمل المالي حول النهج القائم على المخاطر لمهنة المحاسبة (2019).

27 راجع الفقرات 26-30 في إرشادات مجموعة العمل المالي حول النهج القائم على المخاطر لمقدمي الخدمات للشركات والصناديق الاستئمانية (2019)

28 راجع الفقرة 186 في إرشادات مجموعة العمل المالي حول النهج القائم على المخاطر لمقدمي الخدمات للشركات والصناديق الاستئمانية (2019)

الغرض العام وراء الهيكل ومصدر الأموال في الهيكل وينبغي أن يكونوا قادرين على تحديد المستفيدين الحقيقيين[29]. هذا بالإضافة إلى أي التزامات عليهم الوفاء بها بموجب التوصية 25.

المسائل المتعلقة بمهنة المحاماة

151. عندما يكون لمهنة المحاماة دورًا في إنشاء وإدارة الترتيبات القانونية، فإن التوقعات المذكورة أعلاه الخاصة بمقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية تنطبق على مهنة المحاماة. ونظرًا لأنه غالبًا ما يعمل ممارسي مهنة المحاماة كأوصياء أو مرشحين أو كليهما[30]، يمكن أن تنشأ قضايا عملية تتعلق بالامتياز المهني القانوني عندما يكون للمحامين التزامات تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي الواقع، فإن حق العميل في الحصول على التمثيل القانوني والمشورة القانونية، والصراحة مع مستشاره القانوني، وألا يخشى الكشف لاحقًا عن تلك المناقشات مما يضر به، هو سمة مهمة من سمات مهنة المحاماة[31].

152. كثيراً ما يرد نطاق الامتياز المهني القانوني والسرية المهنية القانونية منصوصًا عليه في القانون الدستوري أو معترف به بموجب القانون العام ويرتبط بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في المعاهدات أو الالتزامات الدولية الأخرى[32]، وفي بعض النظم الاتحادية، يعتمد على الإطار الدستوري لكل ولاية أو مقاطعة داخل الدولة. بالإضافة إلى ذلك، قد يختلف أيضًا نطاق الامتياز المهني القانوني والسرية المهنية القانونية، وما يرتبط بهما من التزامات، باختلاف أنواع المهنيين القانونيين داخل الدولة وأنواع الخدمات المقدمة.

153. ومع ذلك، فإن إحدى العقبات المتكررة أمام الوصول إلى المعلومات حول بعض الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة هي استخدام الامتياز المهني القانوني والسرية المهنية لرفض الكشف عن المعلومات ذات الصلة بملكية الصناديق الاستئمانية والسيطرة عليها أو غيرها من الترتيبات القانونية المماثلة[33].

154. يكون هذا مناسبًا عندما تُقدَّم هذه المطالبات بشكل صحيح ووفقًا للقانون، وحيثما يرتبط ذلك على وجه التحديد بالمشورة القانونية. ومع ذلك، في بعض الأحيان المطالبات بالامتيازات الواسعة النطاق للغاية تُقدَّم أحيانا وتتجاوز الأحكام المفهومة بشكل عام عن وسائل الحماية داخل البلد المعني. وللمساعدة في معالجة هذه القضايا، ينبغي للسلطات المختصة والهيئات المهنية العمل على ضمان وجود فهم واضح ومشترك لنطاق الامتياز المهني القانوني والسرية المهنية القانونية في دولها[34].

155. على وجه الخصوص، ينبغي للدول أن تسعى إلى ضمان وجود فهم واضح لما يتم تغطيته وما لا يتم تغطيته لضمان عدم إعاقة التحقيقات المتعلقة بالصناديق الاستئمانية المشتبه فيها أو غيرها من الترتيبات القانونية المماثلة بشكل غير لائق. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول أن تدرك أنه في الحالات التي يعمل فيها متخصص قانوني، أو كيان قانوني يسيطر عليه متخصص قانوني كموصي أو مستفيد أو شخص مسيطر أو ولي أو يشغل مناصب معادلة في ترتيبات قانونية مماثلة، فغالبًا

---

29 راجع الملحق 1 في إرشادات مجموعة العمل المالي حول النهج القائم على المخاطر لمقدمي الخدمات للشركات والصناديق الاستئمانية (2019)

30 راجع إرشادات مجموعة العمل المالي بشأن المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية (2023)، القسم 15 بشأن المرشحين.

31 إن هذا الأمر معترف به باعتباره جانباً من جوانب الحق الأساسي في الوصول إلى العدالة المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما معترف بهذا الحق في توصيات مجموعة العمل المالي التي تستبعد المعلومات التي يشملها الامتياز المهني القانوني أو السرية المهنية من الالتزام بتقديم تقرير عن المعاملات المشبوهة وتنص على أن الأمر متروك لكل دولة لتحديد ما تغطيه هذه الشروط.

32 انظر إرشادات مجموعة العمل المالي بشأن النهج القائم على المخاطر للمهنيين القانونيين (2019).

33 تقرير البنك الدولي/ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن استرداد الموجودات المسروقة (2011)، الصفحة 94.

34 انظر إرشادات مجموعة العمل المالي بشأن النهج القائم على المخاطر للمهنيين القانونيين (2019) والتي تؤكد أن "امتياز المهنيين القانونيين أو السرية المهنية لا تحمي المهني القانوني من التسهيل المتعمد للسلوك غير القانوني لعميل".

ما يكون هناك اتفاقية مرشحين. ولذلك، ينبغي تطبيق المزيد من الفحوصات المتعمقة لتحديد المستفيد الحقيقي الفعلي الذي يشغل هذا الدور.

إرشادات للأوصياء غير المهنيين

156. إن الأوصياء غير المهنيين عادة ما يتم تعيينهم كأشخاص مؤتمنين للتصرف في الترتيبات العائلية والخلافة والتخطيط العقاري. ويحدد فهرس مصطلحات مجموعة العمل المالي مصطلح "الوصي" كما يتم وصفه في المادة 2 من اتفاقية لاهاي حول القانون المطبق على الصناديق الاستئمانية والاعتراف بها، ويشمل كل من الأوصياء المهنيين (الذين يقدمون خدمات الصناديق الاستئمانية كنشاط تجاري) وكذلك الأوصياء الذين لا يتصرفوا على هذا النحو بل لأغراض الربح و/أو لا يعتبرون أنفسهم أنهم يقدمون مثل هذه الخدمات للعموم و/أو على أساس معتاد (أي الأوصياء غير المهنيين). وهذا يعني أن الالتزامات بموجب التوصية 25 تنطبق على كلا من الأوصياء المهنيين وغير المهنيين، بما في ذلك:

- الحصول على معلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيد الحقيقي فيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة الأخرى والاحتفاظ بها.
- الافصاح عن حالتهم كأوصياء (أو منصب معادل في ترتيبات قانونية أخرى) للمؤسسات المالية والشركات غير المالية المحددة عندما يسعون إلى تكوين علاقة عمل أو تنفيذ معاملة عرضية، وتزويدهم، عند الطلب، بمعلومات عن المستفيد الحقيقي وأصول الصندوق أو الترتيب القانوني المزمع حيازتها أو إدارتها بموجب شروط علاقة العمل.
- تقديم معلومات إلى السلطات المختصة، عند الطلب، عن المستفيد الحقيقي والأصول التي تحتفظ بها وغيرها من المعلومات حول الصندوق أو الترتيب القانوني المماثل.
- الاحتفاظ بالمعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقين للصندوق أو الترتيب القانوني المماثل لمدة خمس سنوات على الأقل بعد انتهاء مشاركتهم في الصندوق أو الترتيب القانوني المماثل.
- الحفاظ على حداثة معلومات المستفيد الحقيقي التي تم الحصول عليها، أي تحديثها في غضون فترة زمنية معقولة بعد أي تغيير يطرأ.

157. ونظراً للطبيعة غير المهنية لهؤلاء الأوصياء، فإن الرقابة على هذه المتطلبات وإنفاذها قد يكون أكثر تحدياً. وينبغي للدول أن تنظر في سياق الأهمية والمخاطر أيضاً عند تحديد مدى التدابير التي يتعين اتخاذها على أساس درجة المخاطر. ويمكن للدول أيضاً أن تنظر في اتخاذ تدابير إضافية للتخفيف من المخاطر الأعلى المرتبطة بالأوصياء غير المهنيين، على سبيل المثال عدم السماح للأوصياء غير المهنيين بتسوية عقود الصناديق كنشاط تجاري، أو إلزام الأوصياء غير المهنيين بالحفاظ على علاقة عمل مع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

158. ويمكن للدول أن تنظر في المدى الذي يسمح فيه إطارها القانوني بالإشراف الكافي أو الرقابة على الأوصياء غير المهنيين فيما يتعلق بالتزاماتهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفقاً لنهج قائم على المخاطر. ويمكن للدول أيضاً أن تنظر في تقديم التوجيه والتدريب المخصص للأوصياء غير المهنيين بشأن التزاماتهم بموجب التوصية 25.

تطبيق متطلبات المستفيد الحقيقي وغيرها من معايير مجموعة العمل المالي

تفسير متوافق للتوصيتين 10 و22 والتوصية 25

159. تحدد التوصيتين 10 و22 عددًا من التزامات العناية الواجبة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك على الأوصياء المهنيين، والتي بطبيعتها قريبة جدًا من تلك المنصوص عليها في التوصية 25. على سبيل المثال، يُطلب من الأوصياء المهنيين (أو حاملي الوظائف المعادلة) تحديد والتحقق من المستفيدين الحقيقين للصناديق

الاستئمانية أو الترتيبات القانونية المماثلة التي يديرونها بموجب التوصية 22. وهذا يستلزم الحصول على معلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيد الحقيقي فيما يتعلق بالصندوق أو الترتيب القانوني المماثل.

160. يمكن أن تكون المعلومات المتعلقة بالصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة التي تجمعها المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، كجزء من تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، أحد مصادر المعلومات - كما هو مذكور في الفقرة 5 من المذكرة التفسيرية للتوصية 25.

161. بموجب التوصيتين 10 و22، يتعين على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة تحديد هوية عملائها والتحقق منها وفهم طبيعة أعمالهم وملكيتهم وهيكل السيطرة لديهم. وهذا يتطلب تنفيذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء المناسبة كما هو مطلوب بموجب الفقرة 5(ب)(ثانيًا) من المذكرة التفسيرية للتوصية 10. يجب أن يكون الالتزام بفهم العملاء وملفات المخاطر الخاصة بهم مستمرًا، ويجب على الدول ضمان أن تكون المعلومات التي يتم جمعها في سياق العناية الواجبة تجاه العملاء كافية ودقيقة ومحدثة.

التطبيق المتسق لتعريف المستفيد الحقيقي للصناديق والترتيبات القانونية المماثلة

162. تتضمن النسخة المعدلة من توصيات مجموعة العمل المالي تعريفًا للمستفيد الحقيقي في سياق الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة ويشمل مانحين السلطة في تلك الصناديق الاستئمانية أو الترتيبات المماثلة. ينبغي على جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تطبق متطلب العناية الواجبة تجاه العملاء المعني بتحديد هوية المستفيدين الحقيقين للصناديق الاستئمانية والترتيبات المماثلة والتحقق منها، أن تقوم بتحديد والتحقق من جميع الأطراف المدرجة ضمن تعريف المستفيد الحقيقي وفقًا للمذكرة التفسيرية للتوصية 25، الفقرة 1.

تطبيق تدابير تحديد الهوية والتحقق منها حين يكون أطراف الصندوق والترتيب القانوني المماثل شخصيات اعتبارية أو ترتيبات قانونية.

163. في حالة الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة، قد تكون بعض الأطراف المشاركة في الصندوق الاستئماني شخصيات اعتبارية أو ترتيبات قانونية. على سبيل المثال، قد يكون الوصي الذي يدير الصندوق الاستئماني كيانًا تجاريًا يقدم خدمات الصناديق، وقد يكون الموصي مؤسسة تنشئ صندوقًا استئمانيًا لصالح موظفيها أو قد يعمل ترتيب قانوني كمرشح لموصي فردي أو بناءً على تعليمات فرد قدم أموالًا للترتيب القانوني لهذا الغرض. في مثل هذه الحالات، يجب على الوصي (أو ما يعادله)، والمؤسسات المالية الأخرى أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تقدم خدمات لهذه الصناديق الاستئمانية أو الترتيبات القانونية، تحديد هوية الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني المماثل في مثل هذا الصندوق الاستئماني والتحقق منها، بالإضافة إلى المستفيدين الحقيقين. على الرغم من أن هذا الشرط فقط منصوص عليه بشكل صريح في المذكرة التفسيرية للتوصية 25 (ينطبق على الأوصياء)، إلا أنه ينطبق أيضًا في سياق التوصيتين 10 و22 عندما تعمل جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الأخرى على تحديد المستفيدين الحقيقين للصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى.

164. ينبغي على الأوصياء والمؤسسات المالية الأخرى والأعمال والمهن غير المالية المحددة أن تقوم بتحديد والتحقق من أطراف الصناديق والترتيبات القانونية المماثلة، والتي هي شخصيات اعتبارية أو ترتيبات قانونية، من خلال جمع المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي والتحقق منها بما يتماشى مع التوصية 10.

تطبيق متطلبات تحديد الهوية والتحقق منها فيما يتعلق بمانحين السلطة

165. في الحالات التي تقدم المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة بخلاف الوصي خدمات إلى صندوق استئماني مباشر أو ترتيب قانوني، وعند تحديد من هو المستفيد الحقيقي، ينبغي على المؤسسات المالية أو الأعمال أو المهن غير المالية المحددة تحديد الدور/الحالة الذي يتمتع به هذا المستفيد الحقيقي ضمن الترتيب القانوني (أي ما إذا كان موصياً

أو وصيًا أو مستفيدًا أو مانحاً للسلطة). وللالتزام بالتوصية 10، يمكن للمؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة الاعتماد على الوصي (الذي يلتزم بالإفصاح عن حالته للمؤسسة المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة) للتوضيح أو الافصاح عما إذا كان هناك أي مانح للسلطة فيما يتعلق بهذا الصندوق الائتماني والإشارة إلى هوية هذا الشخص، نظرًا لأن الوصي هو الوحيد القادر على تحديد ذلك. ومع ذلك، وفقًا للمذكرة التفسيرية للتوصية 10، ينبغي أن تُقنع هذه المعلومات المؤسسة المالية/الأعمال والمهن غير المالية المحددة بأنها سوف تكون قادرة على تحديد هوية المستفيد عند دفع المستحقات أو عندما ينوي المستفيد ممارسة أي من حقوقه المكتسبة قانوناً.

166. بالنسبة للأشخاص المانحين للسلطة، ليس من الإلزامي الحصول على وثائقهم الرسمية (مثل وثائق الهوية أو جوازات السفر) للتحقق من هوية الشخص لأن مانح السلطة قد لا يكون على علم بوجود الصندوق الائتماني نفسه. تشمل تدابير التحقق التي يمكن تنفيذها على أساس درجة المخاطر ما يلي:

- الحصول على افصاح يؤكد تفاصيل هوية مانح السلطة من الموصي (في حالة الأوصياء) أو الوصي (في حالة المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة).
- الاعتماد على أي تفاصيل للهوية قد تكون متاحة في الصك الاستئماني أو خطاب الرغبات أو أي وثيقة مماثلة.
- التحقق من المعلومات من المصادر المتاحة للعموم أو السجلات التي يمكن الوصول إليها.
- الحصول على وثائق رسمية أو تأخير ذلك حتى وقت دفع المستحقات.

الاحتفاظ بمعلومات أساسية عن الوكلاء ومقدمي الخدمات المنظمين للصندوق أو الترتيب القانوني المماثل

167. ينبغي للدول أن تُلزم الأوصياء (أو حاملي الوظائف المعادلة في الترتيبات الأخرى) الذين يقيمون في الدولة أو يديرون صناديق أو ترتيبات قانونية مماثلة في الدولة بتحديد الوكلاء ومقدمي الخدمات للصندوق أو الترتيبات القانونية المماثلة. ويشمل ذلك مقدمي الخدمات مثل مستشاري الاستثمار أو المحاسبين أو المحامين أو مستشاري الضرائب. وتنص المذكرة التفسيرية للتوصية 25 على أنه ينبغي للأوصياء جمع "معلومات أساسية" عن هؤلاء الوكلاء ومقدمي الخدمات.

168. وينبغي أيضًا توضيح أن هذا الالتزام فقط منصوص عليه في التوصية 25 وبالتالي فهو ينطبق فقط على الأوصياء. ولا ينطبق على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الأخرى - بخلاف عندما يعملون كمقدمي خدمات - الذين قد يخدمون الصندوق (على سبيل المثال، البنك الذي يوفر حسابًا مصرفيًا) لأنه من غير الممكن أو المتوقع أن تعرف هذه المؤسسات المالية أو الأعمال أو المهن غير المالية المحددة عن مقدمي الخدمات الآخرين الذين يقدمون خدمات للصندوق أو الترتيب القانوني.

تحديد الأشخاص الذين يتصرفون نيابة عن الصندوق الاستئماني أو الترتيبات القانونية المماثلة

169. تتطلب التوصية 25 من الأوصياء والأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة في ترتيبات قانونية أخرى الافصاح عن حالتهم عند الدخول في علاقة عمل أو إجراء معاملة عرضية مع مؤسسات مالية أو أعمال أو مهن غير مالية محددة.

170. يمكن للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الاعتماد على الأوصياء (وحاملي الوظائف المعادلة) للإفصاح عن حالتهم عند الدخول في علاقة عمل أو إجراء معاملة عرضية نيابة عن الصندوق الاستئماني. ومع ذلك، لابد أن تكون المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة على دراية ببعض الظروف التي قد تشير إلى أن الشخص لا يمثل دوره المفصح عنه بشكل شرعي ولكنه بدلاً من ذلك يتصرف نيابة عن شخص طبيعي أو اعتباري آخر أو ترتيب قانوني دون الافصاح عن ذلك. يمكن أن تشمل هذه المؤشرات ما يلي:

أ. الحالات التي لا يتمكن فيها الوصي المفصح عنه من إعطاء توجيهات فورية ويطلب السماح له بالوقت للقيام بذلك.

ب. التمويل أو الأصول التي تحتفظ بها المؤسسة المالية/الأعمال والمهن غير المالية المحددة تنشأ من مصدر غير الوصي المفصح عنه.

ج. وجود شكوك حول الغرض المفصح عنه لعلاقة العمل أو الأساس المنطقي لبعض المعاملات.

د. الحالات التي لا تتوافق فيها المعاملات مع الغرض المفصح عنه لعلاقة العمل (على سبيل المثال، وجهة الأموال غير متسقة مع الغرض المفصح عنه).

التحويلات البرقية والمستفيد الحقيقي كجزء من العناية الواجبة تجاه العملاء

171. فيما يتعلق بالتحويلات البرقية (التوصية 16)، ينبغي إلزام المؤسسات المالية باتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء على النحو المبين في التوصية 10 عند إجراء معاملات عرضية في ظل الحالات التي تغطيها التوصية 16 ومذكرتها التفسيرية. ويشمل ذلك اشتراط تحديد هوية المستفيد الحقيقي للمنشئ أو المستفيد واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هويته في حالة الترتيبات القانونية. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب التوصية 16 من المؤسسات المالية اتخاذ مزيدا من التدابير مثل جمع معلومات معينة عن المنشئ وضمان أن تكون هذه المعلومات مصاحبة لأي تحويل البرقي[35].

دليل مجموعة العمل المالي حول النهج القائم على المخاطر

172. يعد النهج القائم على المخاطر ضرورياً للتنفيذ الفعال لتوصية مجموعة العمل المالي. وهذا يعني أنه يجب على الجهات الرقابية والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أن يقوموا بتحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرضون لها، وتطبيق تدابير التخفيف المناسبة.

173. يقدم دليل مجموعة العمل المالي حول النهج القائم على المخاطر إرشادات محددة لمختلف القطاعات ومشرفيها. كما يسلط الدليل الضوء على أهمية الإشراف على متطلبات المستفيد الحقيقي وترتيبات المرشحين. على سبيل المثال، يؤكد الدليل على كيفية يمكن للأطر الإشرافية أن تسهم في تحديد ما إذا كان يتم حفظ معلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية.

174. وينطبق هذا بشكل خاص على مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية والمحامين والمحاسبين، ونتيجة لذلك، يجب أيضًا مراعاة دليل مجموعة العمل المالي لهذه القطاعات عند تطبيق متطلبات التوصية 25.[36]

35 المذكرة التفسيرية للتوصية 16، الفقرة 11-18.

36 راجع إرشادات مجموعة العمل المالي حول النهج القائم على المخاطر لمقدمي الخدمات للشركات والصناديق الائتمانية (2019)، دليل مجموعة العمل المالي حول النهج القائم على المخاطر للمهن القانونية (2019)، وإرشادات مجموعة العمل المالي حول النهج القائم على المخاطر لمهنة المحاسبة (2019).

8. التعاون الدولي

175. قد يتم استخدام الصناديق الاستئمانية المباشرة وغيرها من الترتيبات القانونية المماثلة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الدول. يتطلب التعاون الدولي الفعّال، على النحو المبين في التوصيتين 37 و40 لمجموعة العمل المالي، الحصول، من خلال التعاون الكامل من جانب السلطات المختصة للدول، على معلومات دقيقة عن المستفيدين الحقيقيين في سياق التحقيق في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولياً. ينبغي أن تكون الدول قادرة على الحصول على المعلومات، بما في ذلك معلومات المستفيدين الحقيقيين، حول الصناديق الاستئمانية المباشرة وغيرها من الترتيبات القانونية المماثلة من دول أخرى. في المقابل، ينبغي على هذه الدول الاستجابة لطلبات الجهات الأجنبية النظيرة للحصول على المعلومات، بما في ذلك معلومات المستفيد الحقيقي حول الصناديق الاستئمانية المباشرة وغيرها من الترتيبات القانونية المماثلة التي قد تكون متاحة محليًا.

176. لضمان وجود مستوى عملي من التعاون الدولي فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالصناديق الاستئمانية المباشرة وغيرها من الترتيبات القانونية المماثلة، تتضمن التوصية 25 اشتراطات محددة لتوفير التعاون الدولي، بما في ذلك:

أ. تسهيل وصول السلطات المختصة الأجنبية إلى أي معلومات تحتفظ بها السجلات أو غيرها من السلطات المحلية (على سبيل المثال، من خلال وجود آلية فعالة يمكن للسلطات الأجنبية من خلالها طلب المعلومات)؛

ب. تبادل المعلومات المتاحة بشأن الصناديق الاستئمانية المباشرة أو غيرها من الترتيبات القانونية لتمكين السلطات الأجنبية من التحرك بشكل سريع عبر سلسلة من الملكية القانونية؛ و

ج. استخدام السلطات المختصة لصلاحياتها وفقًا للقانون المحلي، للحصول على معلومات المستفيد الحقيقي نيابة عن نظرائها الأجانب (على سبيل المثال، بناءً على طلب السلطات المختصة الأجنبية، وليس فقط عند إجراء تحقيقاتها الخاصة).

177. ينبغي لتبادل المعلومات مع نظير أجنبي أن يتجنب الشروط التقييدية غير المبررة للحصول على المعلومات، مع مراعاة المعايير المتفق عليها دولياً. وقد يشمل ما يمكن اعتباره "شروطاً تقييدية غير مبررة بشأن تبادل المعلومات أو المساعدة"، من بين أمور أخرى، رفض طلبات المساعدة على أساس أنها تنطوي على مسائل مالية، بما في ذلك الضرائب[37]، أو على أساس السرية المصرفية.

178. قد تنظر الدول في جعل المعلومات المتعلقة بنقطة (نقاط) الاتصال أو معلومات الوكالة أو السجل (حسب الاقتضاء) والإجراءات المتعلقة بالوصول إلى هذه المعلومات أو طلبها، متاحة للعموم (على سبيل المثال، عبر الإنترنت) أو من خلال إرشادات محددة منشورة بشأن الإجراءات، لمساعدة النظراء الأجانب في طلب المساعدة أو التعاون.

179. ينبغي للدول التي لديها صناديق استئمانية مباشرة وترتيبات قانونية مماثلة أخرى يحكمها قانونها أن تضع آليات لتحديد ووصف مختلف أنواع الصناديق الاستئمانية المباشرة و/أو الترتيبات القانونية المماثلة الأخرى في الدولة وأشكالها وسماتها الأساسية، وتحديد ووصف العمليات اللازمة لإنشاء هذه الترتيبات القانونية والحصول على معلومات عن المستفيد الحقيقي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إتاحة المعلومات المتعلقة بهذه الآليات للعموم.

180. لتيسير التبادل الفعّال والسريع لمعلومات المستفيد الحقيقي بين الدول، قد تنظر الدول في نشر التعليمات حول كيفية تقديم طلب رسمي للحصول على هذه المعلومات، مثل المساعدة القانونية المتبادلة، وينبغي لها أن تتيح معلومات

37 على سبيل المثال، ينبغي تقديم الطلبات المتعلقة بالضرائب وفقاً للاتفاقات الدولية للمعلومات الضريبية بين الدول. لذلك، إذا امتنعت السلطات الضريبية عن تقديم المساعدة في ظل ظروف مناسبة (على سبيل المثال، إذا لم يتم استيفاء الشروط المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تتماشى مع المعايير المتفق عليها دولياً، أو إذا كان مسموحا لها بالامتناع عن تقديم مثل هذه المساعدة بموجب المعايير المتفق عليها دولياً)، فلا ينبغي الحكم عليها بأنها تفرض "شروطاً تقييدية غير مبررة".

الاتصال لتلقي الطلبات والاستجابة لها للعموم. وينبغي للدول أن تعين الوكالة المناسبة (على سبيل المثال، الوزارات أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للسجل) المسؤولة عن تلقي ومعالجة الطلبات الأجنبية للحصول على معلومات المستفيد الحقيقي، وأن تقدم إرشادات واضحة لنظرائها الأجانب بشأن عملية طلب المعلومات مع توضيح المتطلبات، وكذلك أي قيود حول المعلومات المطلوبة. وقد تنظر الدول أيضًا في وضع إجراء داخلي مناسب للتعاون بين الوكالات فيما بين السلطات المختصة في معالجة هذه الطلبات. وينبغي أن يعكس الإجراء بشفافية الوقت المحدد والمعقول للاستجابة.

الملحق أ: أهداف انشاء الصناديق الاستئمانية

إن قائمة الأهداف المدرجة في هذا الملحق ليست شاملة، وقد يعتبر بعضها غير قانوني بموجب القانون المحلي للدولة.

حماية الأصول

تُستخدم الصناديق عادةً للحفاظ على الأصول من المخاطر الخارجية المتوقعة، على سبيل المثال:

- دعاوى الطلاق.
- مطالبات الدائنين أو خطر الإفلاس.
- أحكام الميراث القسري.
- المخاوف بشأن عدم اليقين السياسي.

إدارة الأصول

إن القدرة على الاحتفاظ بالأصول وإدارة تلك الأصول من قبل صاحب قرار موثوق به، لصالح المستفيدين من الصندوق الاستئماني، تعد أمراً محوري لاستخدام العديد من الصناديق الاستئمانية. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- هناك مخاوف بشأن مستقبل المستفيد الحالي أو قدرته أو فهمه ومسؤوليته لامتلاك الأصول بشكل مباشر (على سبيل المثال، يكون الشخص قاصرًا أو يريد ضمان الإدارة المسؤولة مع تقدمه في السن وخطر الإصابة بالعجز).
- يعاني المستفيد من عجز عقلي أو إعاقة شديدة تمنعه من إدارة شؤونه.
- يُعتبر المستفيد قابلاً للتأثر (على سبيل المثال، عندما يكون من السهل التأثير على الشخص بسبب صغر سنه).
- تمنع اللوائح المستفيد من امتلاك الأصول.
- يشترط إشراف مستقل على الأصول.
- إنشاء "صناديق لمنع التبذير" (حيث يكون لدى المستفيد وصول محدود إلى الأصول).
- منع المستفيد من رهن أصول الصناديق بالتزامات الديون.
- ضمان استمرارية العمل.

من منظور تشغيلي، يمكن استخدام الصناديق الاستئمانية لفصل إدارة الأعمال عن التمتع بالعائدات الأساسية ومنع تجزئة الملكية أو تخفيفها.

إن استمرارية الإدارة قد تساعد في ضمان عدم تعرض الأصول لرؤى قصيرة المدى وقد تقلل من الاختلالات المحتملة التي قد تطرأ على الأصول المملوكة للصندوق (مثل العقارات التجارية أو الشركات المحدودة الملاك) والتي قد تنبع بخلاف ذلك من الملكية الفردية، مما يساعد في ضمان الاستقرار لجميع المستفيدين وللأصل أو التجارة نفسها. مع حفظ الملكية في الصندوق، من الممكن أن يتم منح المستفيدين الذين لا يشاركون بشكل مباشر في الأنشطة اليومية حصة في قيمة التجارة، وقد يستفيدون من تدفقات الدخل، دون اكتسابهم السيطرة التي تأتي مع الملكية المباشرة.

الخصوصية

توفر الصناديق الاستئمانية مستوى آخر من الخصوصية. وقد يعتبر هذا مهمًا في حالات مثل أمن وسلامة الشخصيات البارزة أو إدارة توقعات المستفيدين (على سبيل المثال، لتقليل مخاطر تثبيط همة المستفيد لتطوير مهاراته واكتفائه الذاتي).

التغلب على العقبات القانونية

تفرض بعض الدول قيودًا على من يمكنه امتلاك الأصول. على سبيل المثال، قد تحتاج إلى أن تكون مقيمًا في الدولة لامتلاك عقار هناك. إن تعيين وصي مقيم لامتلاك الأصل نيابة عنك (أو نيابة عن عدد من الكيانات) يتغلب على مثل هذه القوانين.

الاستفادة من الضرائب

في بعض الدول، قد تكون الصناديق معفاة من ضريبة الدخل وأنواع أخرى من الضرائب أو قد تخضع للضريبة بمعدل أقل مقارنة بالشركات أو معدل الضريبة المفروضة على المستفيدين في دولة يكون فيها المستفيد خاضعًا للضريبة. (لكن، في بعض الدول، تخضع الصناديق للضريبة بمعدل فعلي أعلى بكثير من المستفيدين الأفراد.)

إن تحديد الأوصياء في دولة يكون الأوصياء فيها معفيين من الضرائب يتجنب احتمالية الازدواج الضريبي أو عدم وجود إعفاءات مناسبة بين الدول. ويمكن لهذا، وامكانية تعيين المستفيدين في وقت اختيار الأوصياء، أن يؤخر الوقت الذي تنشأ فيه الضريبة على المستفيد.

التخطيط العقاري والخلافة

قد تكون الصناديق الاستئمانية مفيدة في سياق التخطيط العقاري لأنها توفر استمرارية إدارة وتنظيم المصالح في الممتلكات، فضلاً عن القدرة على إنشاء وحماية المصالح المستقبلية في الممتلكات للأشخاص الذين لا يمكن تحديدهم حاليًا (مثل أحفاد مانح الصندوق الذين لم يولدوا بعد). بالإضافة إلى ذلك، فإن استمرارية الإدارة أمرا هاماً أثناء حياة المانح، حيث يتم تجنب الصعوبات المتمثلة في إدارة ممتلكات شخص بالغ عاجز بموجب توكيل رسمي لا تعترف به المؤسسات المالية أو غيرها غالبًا.

قد يكون للصندوق أيضًا دورًا في تجنب تأخير الخلافة والتكاليف والإجراءات الشكلية ذات الصلة التي قد تنشأ بخلاف ذلك عند وفاة الموصي الذي يمتلك الأصول باسمه الشخصي الوحيد. نظرًا لأن الملكية القانونية لأصول الصندوق يحتفظ بها الوصي، فهناك استمرارية في الملكية لا تتأثر بوفاة الموصي (أو المستفيد). قد يتجنب هذا القضايا العملية والتأخيرات على سبيل المثال عند "تجميد" الحساب المصرفي في بعض الحالات في انتظار منح الخلافة؛ أو حيث تكون الأصول مملوكة في دول مختلفة.

أداة حماية استثمارية أو تجارية

يمكن استخدام الصناديق الاستئمانية كأداة حماية استثمارية للاستثمارات المشتركة، مثل ترتيبات قانونية من نوع الصناديق الاستئمانية وصناديق التقاعد.

ويمكن استخدام الصناديق الاستئمانية لإجراء عمليات تجارية معينة، مثل:

- تخصيص أموال خاصة لضمان حماية المستهلك (على سبيل المثال، أصحاب العقارات الذين يحتفظون بودائع المستأجرين أو شركات السفر التي تحتفظ بأموال مخصصة للعطلات).
- تخصيص أموال خاصة للموظفين (على سبيل المثال، سياسات التأمين الجماعي على الحياة التي تقدم استحقاقات الوفاة لمستفيدين السياسة عند وفاة المؤمن عليها).
- الوفاء بالتزام مستقبلي (على سبيل المثال، التزام بتقديم خدمات الجنازة أو خدمات صيانة المباني؛ أو فيما يتعلق بإيقاف تشغيل حقول النفط في المستقبل).
- توفير الضمان للعقود (على سبيل المثال، مبالغ المقابل الإضافي المشروط على بيع الأسهم أو الأصول؛ أو فيما يتعلق بإصدارات السندات في السوق المالية).

قائمة المراجع

مجموعة العمل المالي (2012)، توصيات مجموعة العمل المالي.
www.fatf-gafi.org/en/publications/Fatfrecommendations/Fatf-recommendations.html

مجموعة العمل المالي (2013)، منهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
www.fatf-gafi.org/en/publications/Mutualevaluations/Fatf-methodology.html

مجموعة العمل المالي (2019)، دليل النهج القائم على المخاطر للمهن القانونية.
www.fatf-gafi.org/content/fatf-gafi/en/publications/Fatfrecommendations/Rba-legal-professionals.html

مجموعة العمل المالي (2019)، إرشادات حول النهج القائم على المخاطر لمقدمي الخدمات للشركات والصناديق الائتمانية

www.fatf-gafi.org/content/fatf-gafi/en/publications/Fatfrecommendations/Rba-trust-company-service-providers.html

مجموعة العمل المالي (2019)، إرشادات حول النهج القائم على المخاطر لمهنة المحاسبة

www.fatf-gafi.org/content/fatf-gafi/en/publications/Fatfrecommendations/Rba-accounting-profession.html

مجموعة العمل المالي (2023)، دليل إرشادي حول المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية

www.fatf-gafi.org/content/fatf-gafi/en/publications/Fatfrecommendations/Guidance-Beneficial-Ownership-Legal-Persons.html

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021)، بناء أطر فعالة للمستفيد الحقيقي، منتدى عالمي مشترك ومجموعة أدوات البنك الدولي للتنمية، دار نشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس،

www.oecd.org/tax/transparency/documents/effective-beneficial-ownership-frameworks-toolkit_en.pdf

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2023)، المعايير الدولية للتبادل التلقائي للمعلومات في المسائل الضريبية: إطار إعداد التقارير الخاصة بالأصول المشفرة وتحديث عام 2023 لمعيار إعداد التقارير المشتركة، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس،. https://doi.org/10.1787/896d79d1-en

تمت ترجمة هذا التقرير الصادر عن مجموعة العمل المالي إلى اللغة العربية من قبل اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية ويعد التقرير المنشور باللغة الإنجليزية على موقع المجموعة هو النسخة المعتمدة في حال وجود تعارض أو اختلاف بالترجمة.

Copyright © FATF/OECD. All rights reserved.